المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
- التربية الوطنية -

مشروع نجاعة الأداء

السنة المالية 2016

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
المقر المركزي للوزارة - باب الرواح - الرباط- الهاتف : 05 37 77 18 70
/ الفاكس: 05 37 77 20 43

قائمة المحتويات

مقدمة عامة

الجزء الأول: تقديم الوزارة

1) تقديم موجز لإستراتيجية الوزارة ؛
2) تقديم الاعتمادات المرصودة للوزارة برسم سنة 2016؛
3) تقديم الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2016 حسب البرامج؛
4) توزيع جهوي لاعتمادات البرامج حسب الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين برسم سنة 2016 .

الجزء الثاني: تقديم برامج الوزارة

1) البرنامج 1: القيادة والحكامة وتعزيز الريادة
   أ) تقديم إستراتيجية البرنامج؛
   ب) تقديم أهداف ومؤشرات الأداء للبرنامج؛
   ت) تقديم التدابير / المشاريع الخاصة بالبرنامج.
2) البرنامج 2: إلزامية التعليم لضمان الإنصاف والجودة
   أ) تقديم إستراتيجية البرنامج؛
   ب) تقديم أهداف ومؤشرات الأداء للبرنامج؛
   ت) تقديم التدابير / المشاريع الخاصة بالبرنامج.
3) البرنامج 3: التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع
   أ) تقديم إستراتيجية البرنامج؛
   ب) تقديم أهداف ومؤشرات الأداء للبرنامج؛
   ت) تقديم التدابير / المشاريع الخاصة بالبرنامج.
4) البرنامج 4: التربية غير النظامية
   أ) تقديم إستراتيجية البرنامج؛
   ب) تقديم أهداف ومؤشرات الأداء للبرنامج؛
   ت) تقديم التدابير / المشاريع الخاصة بالبرنامج.

خاتمة

مقدمة عامة

في إطار تنزيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، انخرطت الوزارة في الموجة الأولى من هذا الإصلاح المؤطر بمنشور السيد الوزير الأول رقم 2001/12 بتاريخ 25 دجنبر 2001. و في هذا الإطار تم في سنة 2005 تهيئ أول تقرير للنوع لإرفاقه بمشروع قانون المالية بمساهمة الوزارة كواحدة من القطاعات الأربع القيادية. وفي سنة 2007 تبنت الوزارة نظام شمولية الاعتمادات الذي يتيح للآمرين بالصرف مرونة أكثر في استعمال الاعتمادات المخولة في مقابل اعادة هيكلة كراسة الميزانية حسب البرامج و إعداد كراسة المؤشرات لتتبع تحقيق الأهداف المتوخاة.

هذا وقد انطلقت الموجة الثانية من تنزيل هذا الإصلاح سنة 2013، كما نصت عليه مراسلة السيد رئيس الحكومة المتعلقة بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2014 (منشور رقم 2013/12 بتاريخ 23 شتنبر 2013)، بإعداد مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية و اختيار أربع وزارات لتجريب هذا الإصلاح و هي وزارة الاقتصاد و المالية ووزارة التربية الوطنية بالإضافة لوزارة الفلاحة والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.

وخلال السنة المالية 2014، قامت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني (التربية الوطنية) بإعداد مشروعها حول الأداء كما قامت بإعادة صياغة هيكلة ميزانيتها.

وفي أفق إعداد قانون المالية برسم سنة 2015، أضفى منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2014/06 بتاريخ 12 يونيو 2014 المتعلق بإعطاء إنطلاقة المرحلة التجريبية الثانية لتنزيل مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية الطابع الرسمي على هذه التجربة من حيث تحديد التوجيهات الواجب احترامها وهيكلة مختلف الوثائق، بالإضافة إلى اعتماد البرمجة الميزانياتية على مدى ثلاث سنوات فضلا عن توسيع هذا التجريب إلى خمس وزارات أخرى وهي وزارة النقل والتجهيز واللوجستيك ووزارة العدل والحريات إلى جانب وزارة الشؤون الخارجية والتعاون ووزارة الصحة وقطاع التكوين المهني.

خلال المرحلة الثالثة لهذا التجريب وتزامنا مع إعداد قانون المالية برسم سنة 2016، تم التأكيد في منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2015/04 بتاريخ 18 يونيو 2015 على مضامين المرحلة الثانية، كما تقرر إضافة سبعة قطاعات جديدة ويتعلق الأمر بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة والوزارة المنتدبة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء ووزارة السكنى وسياسة المدينة ووزارة الصناعة

التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وقطاع الصيد البحري.

في هذا الاطار قامت الوزارة بإعداد مشروع نجاعة الأداء وتعديل كراسة الميزانية آخذة بعين الاعتبار مختلف المستجدات التي تهم مجال التربية والتكوين. هذا وتتكون وثيقة مشروع نجاعة الأداء من جزأين :

الجزء الأول: تقديم الوزارة

- *تقديم موجز لإستراتيجية الوزارة ؛*
- *تقديم الاعتمادات المرصودة للوزارة برسم سنة 2016 ؛*
- *تقديم الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2016 حسب البرامج؛*
- *توزيع جهوي لاعتمادات البرامج حسب الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين برسم سنة 2016.*

الجزء الثاني: تقديم برامج الوزارة

في هذا الجزء، سيتم تقديم كل برنامج من البرامج المعتمدة على صعيد الوزارة على الشكل التالي:

- *تقديم إستراتيجية البرنامج؛*
- *تقديم أهداف ومؤشرات الأداء للبرنامج؛*
- *تقديم التدابير/المشاريع الخاصة بالبرنامج.*

وجدير بالذكر أن البرامج الأربعة المعتمدة التي تعكس روح الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 هي :

1) برنامج القيادة والحكامة وتعزيز الريادة ؛
2) برنامج إلزامية التعليم لضمان الإنصاف والجودة؛
3) برنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع ؛
4) برنامج التربية غير النظامية.

الجزء الأول:

تقديم الوزارة

1. تقديم موجز لإستراتيجية الوزارة

تناط بوزارة التربية الوطنية، وفقا للمرسوم رقم 2.02.382 الصادر في 6 جمادى الأولى 1423 (17 يوليوز 2002)، مهام إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال التعليم الأولي والابتدائي والثانوي وتكوين الأطر التعليمية والأقسام التحضيرية لولوج المدارس العليا وأقسام تحضير شهادة التقني العالي، كما تسهر على الارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي في هذه المجالات، وتقوم كذلك بإعداد سياسة الحكومة في مجال التربية للجميع لفائدة الأطفال غير الممدرسين أو المنقطعين عن الدراسة.

وتقوم وزارة التربية الوطنية أيضا بالسهر على تنظيم وتتبع بنياتها الإدارية وعلى توزيع الموارد الموضوعة رهن إشارتها مع مراعاة الأولويات والأهداف الوطنية.

هذا وتمثل التربية أحد أهم الانشغالات الوطنية الكبرى، نظرا لأهميتها في تنمية البلاد وتأثيرها على تكوين الأجيال الصاعدة التي ستساهم في بناء الأمة. ولهذا يعتبر هذا المجال الأولوية الوطنية الأولى بعد استكمال الوحدة الترابية للمملكة.

وقد أكدت الخطب والتوجيهات الملكية على أولوية هذا القطاع وعلى ضرورة إعادة النظر في المقاربات والطرق المعتمدة من أجل إدماجها في سياسة تعليمية ناجعة متسمة بالاستمرارية:

- خطاب ذكرى ثورة الملك والشعب 20 غشت 2013؛
- خطاب 20 غشت 2014؛
- الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الخامسة للقمة العالمية لريادة الأعمال المنعقدة في 20 نونبر 2014؛
- خطاب ذكرى عيد العرش 30 يوليوز 2015.

وقد نص دستور المملكة لسنة 2011 في الفصل 31 على أن :

- " تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة، من الحق في :
  - ✓ ...
  - ✓ الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛
  - ✓ التنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة؛
  - ✓ التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية..."

- كما نص الدستور في الفصل 32 على أن " ..التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة ".

وفي هذا السياق، لابد من التذكير أن مشروع إصلاح المدرسة المغربية يستمد كذلك توجهاته من خلاصات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتقييماته.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك نصوص قانونية وتنظيمية تهم منظومة التربية والتكوين من بينها الظهير الشريف رقم 1.00.200 الصادر في 15 صفر 1421 (19 ماي 2000) بتنفيذ القانون رقم 04.00 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.63.071 حول إلزامية التعليم الأساسي على أن التعليم هو حق وواجب لجميع الأطفال المغاربة الذين بلغوا 6 سنوات، إذ تلتزم الدولة المغربية بضمان تعليم مجاني لفائدة أطفالها في أقرب مؤسسة للتعليم العمومي من مقر سكناهم، بينما يتعين على الآباء والأمهات والأولياء تنفيذ تعلم أبنائهم الى أن يبلغوا 15 سنة كاملة.

وقد أكد البرنامج الحكومي في شقه المتعلق بالتربية والتكوين على جعل المؤسسة التعليمية في صلب الاهتمام بالنظام التربوي وتعزيز حكامة قطاع التربية والارتقاء بمهام المدرسة الوطنية وأدوارها.

هذا ويتجلى الرهان الحالي للنظام التربوي المغربي في بلوغ المعايير الدولية لجودة التربية وجعل المتعلم في قلب منظومة التربية والتكوين والركائز الأخرى في خدمته من خلال :

- تعلمات ترتكز على المعارف الأساسية وتتيح تفتح المتعلم؛
- مؤسسات ذات جودة توفر للتلميذ مناخا ملائما للتعلم؛
- إعادة هيكلة أسلاك التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي والتأهيلي؛
- الإدماج التدريجي للتعليم الأولي؛
- تحسين المناهج والطرائق البيداغوجية والتقويم والتوجيه؛
- أساتذة يشتغلون في ظروف لائقة ويتقنون الطرائق والأدوات البيداغوجية الضرورية؛
- تعزيز وتقوية تدريس اللغات.

وفي هذا الصدد، أصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رؤية إستراتيجية للإصلاح تندرج في إطار مدى زمني يمتد من 2015 إلى 2030، مع الأخذ بعين الاعتبار المدى القريب والمتوسط والبعيد لبلوغ الأهداف المتوخاة مع مواكبة أطوار التنفيذ بتقييمات مرحلية للتصحيح والاستدراك والتحسين.

ويعتبر المجلس أن انجاح الاصلاح التربوي المنشود، مسؤولية متقاسمة بين المجتمع والدولة وكل الفاعلين والأطراف المعنية والمستفيدة ولهذا يوصي بصياغة مضمون هذه الرؤية الاستراتيجية في **قانون-إطار** يصادق عليه البرلمان، يتخذ بمثابة تعاقد وطني يلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته وتطبيقه، والمتابعة المنتظمة لمساراته.

هذا وتستند الرؤية الاستراتيجية إلى مبادئ الثوابت الدستورية للأمة المغربية، المتمثلة في الدين الإسلامي والوحدة الوطنية، والملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي والهوية المغربية الموحدة، المتعددة المكونات والغنية الروافد والمنفتحة على العالم، المبنية على الاعتدال والتسامح وترسيخ القيم وتقوية الانتماء والحوار بين الثقافات والحضارات ومبادئ حقوق الإنسان.

ويمكن تلخيص الأهداف المنشودة للرؤية الإستراتيجية في ما يلي:

- الانتقال بالتربية والتكوين من منطق التلقين والشحن إلى منطق التعلم وتنمية الحس النقدي، وبناء المشروع الشخصي، واكتساب اللغات والمعارف والكفايات، والقيم والتكنولوجيات الرقمية؛
- الرفع المستمر من المردودية الداخلية والخارجية للمدرسة؛
- تمكين المدرسة من الاضطلاع الأمثل بوظائفها في التنشئة الاجتماعية والتربية على القيم في بعديها الوطني والكوني، وفي التعليم والتعلم، وفي التكوين والتأطير، وفي البحث والابتكار، وفي التأهيل وتيسير الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والملاءمة المستمرة للمناهج والتكوينات مع حاجات البلاد، ومع المهن الجديدة والمستقبلية والدولية، ومع متطلبات العصر.

ويكمن جوهر هذه الرؤية في إرساء مدرسة جديدة قوامها :

- الإنصاف وتكافؤ الفرص؛
- الجودة للجميع؛
- الارتقاء بالفرد والمجتمع؛
- ريادة ناجعة وتدبير جديد للتغيير.

وتنتظم هذه الرؤية الإستراتيجية في أربعة فصول :

- **الفصل الأول، من أجل مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص** : ويهدف تعميم التعليم بفرص متكافئة رهانًا سياسيًا ومجتمعيًا حاسما لتحقيق الإنصاف على المستوى المجالي وإقامة مجتمع إدماجي وتضامني،
- **الفصل الثاني، من أجل مدرسة الجودة للجميع** : حيث يشكل الرفع من مقومات جودة المدرسة المغربية وأدائها ومردوديتها أفقا حاسما لتجديدها، وضمان جاذبيتها وجدواها. لهذا يتعين العمل على بناء نموذج مرجعي وطني للجودة، يتم إغناؤه بشكل تدريجي ومتواصل، من خلال مؤشرات متقاسمة وقابلة للملاحظة، وشفافة لدى الجميع.
- **الفصل الثالث، من أجل مدرسة الارتقاء بالفرد والمجتمع** : يعد بناء مدرسة الاندماج الفردي والارتقاء والتقدم المجتمعي، خيارا استراتيجيا ضمن خارطة طريق الإصلاح التعليمي. لذلك، فإن الرؤية

الإستراتيجية للمجلس بهذا الخصوص، تؤكد على ضرورة التمسك بالثوابت والقيم الدينية والوطنية لبلادنا، وبهويتها في تعدد مكوناتها وتنوع روافدها، وترسيخ فضائل المواطنة والديمقراطية والسلوك المدني، وملاءمة التكوينات مع حاجات البلد ومع المهن الجديدة والدولية والمستقبلية، ومع متطلبات الاندماج في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

- **الفصل الرابع، من أجل ريادة ناجعة وتدبير جديد للتغيير**: من موجبات هذه الريادة، أن تمتلك روح التغيير، وإرادة التجديد في الأساليب، ومنهجية الفعل والتدبير على أصعدة المدرسة ومكوناتها كافة، مركزيا وجهويا ومحليا، وأن تستند إلى كفاءات بشرية بمؤهلات عالية مدعومة بأجهزة وهياكل قادرة على إرساء الدينامية المرغوبة في إطار اللاتمركز واللامركزية والاستقلالية المؤسساتية ضمن توجهات الجهوية المتقدمة.

هذا وتشتمل هذه الفصول على ثلاث وعشرين (23) رافعة وذلك على النحو الآتي:

- **الفصل الأول :من أجل مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص**

- الرافعة الأولى :تحقيق المساواة في ولوج التربية والتكوين؛
- الرافعة الثانية :إلزامية التعليم الأولي وتعميمه؛
- الرافعة الثالثة :تخويل تمييز إيجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص؛
- الرافعة الرابعة :تأمين الحق في ولوج التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة؛
- الرافعة الخامسة :تمكين المتعلمين من استدامة التعلم وبناء المشروع الشخصي والاندماج؛
- الرافعة السادسة :تخويل مؤسسات التربية والتكوين التأطير والتجهيز والدعم اللازم؛
- الرافعة السابعة :إرساء مدرسة ذات جدوى وجاذبية؛
- الرافعة الثامنة :التعليم الخاص شريك للتعليم العمومي في التعميم وتحقيق الإنصاف.

- **الفصل الثاني :من أجل مدرسة الجودة للجميع**

- الرافعة التاسعة :تجديد مهن التدريس والتكوين والتدبير :أسبقية أولى للرفع من الجودة؛
- الرافعة العاشرة :هيكلة أكثر انسجاما ومرونة لمكونات المدرسة وأطوارها؛
- الرافعة الحادية عشر :مأسسة الجسور بين مختلف أطوار وأنواع التربية والتكوين؛
- الرافعة الثانية عشرة :تطوير نموذج بيداغوجي قوامه التنوع والانفتاح والنجاعة والابتكار؛
- الرافعة الثالثة عشرة :التمكن من اللغات المُدرَّسة وتنويع لغات التدريس؛
- الرافعة الرابعة عشرة :النهوض بالبحث العلمي والتقني والابتكار؛
- الرافعة الخامسة عشرة :استهداف حكامة ناجعة لمنظومة التربية والتكوين.

- **الفصل الثالث :من أجل مدرسة الارتقاء بالفرد والمجتمع**

- الرافعة السادسة عشرة :ملاءمة التعلمات والتكوينات مع حاجات البلاد، ومهن المستقبل، والتمكين من الاندماج؛
- الرافعة السابعة عشرة :تقوية الاندماج السوسيو ثقافي؛
- الرافعة الثامنة عشرة :ترسيخ مجتمع المواطنة والديمقراطية والمساواة؛
- الرافعة التاسعة عشرة :تأمين التعلم مدى الحياة؛
- الرافعة العشرون :الانخراط الفاعل في اقتصاد ومجتمع المعرفة؛
- الرافعة الواحدة والعشرون :تعزيز تموقع المغرب ضمن البلدان الصاعدة.

- **الفصل الرابع :من أجل ريادة ناجعة وتدبير جديد للتغيير**

- الرافعة الثانية والعشرون :تعبئة مجتمعية مستدامة؛
- الرافعة الثالثة والعشرون :ريادة وقدرات تدبيرية ناجعة في مختلف مستويات المدرسة.

وموازاة مع اعداد المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لرؤية إستراتيجية جديدة للإصلاح قامت الوزارة بإعداد حزمة من التدابير ذات الأولوية، وذلك من أجل وضع مشروع تربوي جديد. وقد تم التأسيس لهذا المشروع بتبني مقاربة تشاركية ومشاورات موسعة مع كل الفرقاء بدءا بالتشخيص القبلي والتحليل الدقيق وانتهاء بتقديم مقترحات عملية.

في هذا السياق، مرت عملية وضع التدابير ذات الأولوية عبر سبع مراحل أساسية تتجلى في ما يلي:

- **المرحلة الأولى**: مرحلة التفكير الأولي والتي أسفرت أشغالها عن وضع صيغة أولية لعناصر التشخيص والتحليل والحلول؛
- **المرحلة الثانية**: تميزت باللقاءات التشاورية مع الفاعلين والشركاء وقد أعطت نتائج ملموسة على صعيد المستويات الأربع للمنظومة؛
- **المرحلة الثالثة**: التنسيق مع المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والأخذ بعين الاعتبار التوجهات الإستراتيجية للمجلس واقتراحاته. و توجت هذه المرحلة بوضع صيغة أولية للمشروع التربوي؛
- **المرحلة الرابعة**: مرحلة التقاسم مع الفاعلين والشركاء؛
- **المرحلة الخامسة**: المصادقة على المشروع التربوي؛

- **المرحلة السادسة**: التصريف الإجرائي والمالي للمشروع التربوي على صعيد المستويات الثلاث : الوطني والجهوي والإقليمي؛
- **المرحلة السابعة**: مرحلة إرساء آليات التعاقد والقيادة على مستويين:
  - الإدارة المركزية/الأكاديميات الجهوية؛
  - الأكاديميات الجهوية/النيابات الإقليمية.

وتروم الوزارة من خلال وضع هذه التدابير ذات الأولوية تحسين أداء منظومة التربية والتكوين وإعداد أرضية مناسبة لبرامج الإصلاح المزمع تنفيذها. وتتوزع هذه التدابير، فيما يخص قطاع التربية الوطنية، على المحاور التالية:

1. **التمكن من التعلمات الأساسية:**
   - تحسين المنهاج الدراسي للسنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي؛
   - عتبات الانتقال بين الأسلاك.
2. **التمكن من اللغات الأجنبية:**
   - تقوية اللغات الأجنبية بالثانوي الإعدادي وتغيير نموذج التعلم؛
   - المسالك الدولية للباكالوريا المغربية.
3. **دمج التعليم العام والتكوين المهني وتثمين التكوين المهني:**
   - مسار اكتشاف المهن؛
   - المسار المهني بالثانوي الإعدادي؛
   - الباكلوريا المهنية؛
   - تطوير منظومة التوجيه المدرسي و المهني.
4. **الكفاءات العرضانية والتفتح الذاتي:**
   - مؤسسات التفتح باللغات والأنشطة الثقافية والفنية
   - المراكز الرياضية؛
   - روح المبادرة والحس المقاولاتي.
5. **تحسين العرض المدرسي:**
   - تأهيل المؤسسات التعليمية؛
   - توسيع العرض المدرسي؛
   - المدارس الشريكة؛
   - التعليم الأولي.

6. **التأطير التربوي:**

- المصاحبة والتكوين عبر الممارسة ؛
- الرفع من جودة التكوين الأساس للمدرسين.

7. **الحكامة:**

- تدبير المؤسسات التعليمية؛
- اللامركزية الفعلية؛
- النظام الأساسي لمهن التربية والتكوين.

8. **تخليق المدرسة:**

- النزاهة والقيم بالمدرسة.

وختاما تعتبر الرؤية الإستراتيجية المعدة من طرف المجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بمثابة أساس خارطة طريق بمداخل نسقية وبرافعات للتغيير المستهدف تواكب تحديات ورهانات تجديد المنظومة التربوية.

وللإشارة تم تنزيل هذه الرؤية من خلال عمليتين أساسيتين:

- تفعيل التدابير ذات الأولوية التي وضعتها الوزارة على ضوء نتائج اللقاءات التشاورية حول المدرسة المغربية باعتبار أن جميع التدابير ذات الأولوية تندرج في إطار المشاريع المنبثقة عن الرؤية الإستراتيجية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين ؛
- تدقيق المشاريع المنبثقة عن الرؤية الاستراتيجية عبر بلورتها إلى إجراءات عملية دقيقة ومحددة تضمن تنزيلا شاملا ومنسجما لها.

2. تقديم الاعتمادات المرصودة للوزارة برسم سنة 2016:

جدول 1: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الفصول برسم سنة 2016 (بملايين الدراهم):

النفقات	مشروع قانون المالية لسنة 2016			المجموع قانون المالية لسنة 2016	قانون المالية 2015	مشروع قانون المالية لسنة 2016/ قانون المالية لسنة 2015
	الميزانية العامة	*الحسابات الخصوصية للخزينة*	*مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة*			
الموظفون	38.868			38.868	39.751	97,78%
المعدات والنفقات المختلفة	3.866			3.866	3.865	100,03%
الاستثمار[1]	2.630			2.630	2.300	114,35%
المجموع	45.364			45.364	45.916	98,80%

تجدر الإشارة إلى أن الوزارة تمنح، سنويا:

- ✓ إعانة لفائدة مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، بلغت 778 مليون درهم خلال سنة 2016، وهي بذلك تمثل 20,12% من مخصصات باب المعدات والنفقات المختلفة للوزارة. هذه الإعانة مدرجة في ميزانية الوزارة لكن المؤسسة هي التي تتكلف بتدبيرها؛
- ✓ إعانة لفائدة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والتي بلغت 1,5 مليون درهم خلال سنة 2016؛

و تتضمن كذلك ميزانية الوزارة الاعتمادات المرصودة للوكالة الوطنية لمحو الأمية كما يلي:

- ✓ فصل الموظفين 7,737 مليون درهم؛
- ✓ فصل المعدات والنفقات 7,6 مليون درهم؛
- ✓ فصل الاستثمار 123 مليون درهم كاعتمادات أداء.

[1] بالنسبة لاعتمادات الاستثمار، لا تسجل إلا اعتمادات الأداء فقط، وينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظة بالنسبة لجميع جداول الجزء الأول من مشروع نجاعة الأداء

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة[1] للوزارة برسم سنة 2016 حسب البرامج

جدول 2: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج (بملايين الدراهم):

برامج الوزارة	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2016)			المجموع الميزانية العامة 2016	قانون المالية لسنة 2015	% مشروع قانون المالية لسنة 2016/ قانون المالية لسنة2015	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية 2016[2]	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 2016	المجموع
	فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار						
برنامج القيادة والحكامة وتعزيز الريادة	2.631	1.389	631	4.651	4375,5	106%			**4.651**
برنامج إلزامية التعليم لضمان الإنصاف والجودة	26.147	1.790	1 372	29.309	29.957	98%			**29.309**
برنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع	10.076	661	465	11.202	11.380	98%			**11.202**
برنامج التربية غير النظامية	14	18	39	71	72	99%			**71**
المجموع	**38.868**	**3.858**	**2.507**	45.233	**45.787**	99%			**45.233**

[1] يمكن تحقيق أهداف برنامج واحد أو عدة برامج بالاعتماد على مكون ميزانياتي واحد أو عدة مكونات ميزانياتية

[2] لا يتضمن الإعانات الآتية من الميزانية العامة.

4. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج حسب الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين برسم سنة 2016 (بالدرهم)

البرنامج 1 : القيادة والحكامة وتعزيز الريادة

الجهات	الميزانية العامة			مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الحسابات المرصودة لأمور خصوصية	المجموع
	فصل الموظفين[1]	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار			
جهة طنجة تطوان الحسيمة	2.630.520.000	22 177 000	5 106 000			
جهة الشرق		16 757 000	4 924 000			
جهة فاس مكناس		24 869 000	5 089 000			
جهة الرباط سلا القنيطرة		22 601 000	6 692 000			
جهة بني ملال خنيفرة		15 180 000	4 369 000			
جهة الدار البيضاء سطات		36 648 000	6 084 000			
جهة مراكش آسفي		25 839 000	4 961 000			
جهة درعة تافيلالت		14 130 000	3 815 000			
جهة سوس ماسة		17 668 000	4 323 000			
جهة كلميم واد نون		7 043 000	3 105 000			
جهة العيون الساقية الحمراء		6 507 000	1 577 000			
جهة الداخلة وادي الذهب		3 439 000	94 000			
المجموع	**2.630.520.000**	**212 858 000**	**50 139 000**			

[1] نظرا لكون أعداد موظفي الإدارة المركزية ضئيلة مقارنة مع أعداد مجموع الموظفين فقد تم احتساب مجمل فصل الموظفين بالنسبة لكل برنامج على الجهات.

البرنامج 2 : إلزامية التعليم لضمان الإنصاف والجودة

الجهات	الميزانية العامة			مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الحسابات المرصودة لأمور خصوصية	المجموع
	فصل الموظفين[1]	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار			
جهة طنجة تطوان الحسيمة	26.146.753.000	182 330 000	224 331 000			
جهة الشرق		146 812 000	111 403 000			
جهة فاس مكناس		253 560 000	158 059 000			
جهة الرباط سلا القنيطرة		197 119 000	147 682 000			
جهة بني ملال خنيفرة		147 824 000	89 383 000			
جهة الدار البيضاء سطات		220 181 000	109 023 000			
جهة مراكش آسفي		257 537 000	169 596 000			
جهة درعة تافيلالت		140 405 000	75 374 000			
جهة سوس ماسة		161 268 000	83 180 000			
جهة كلميم واد نون		39 800 000	25 415 000			
جهة العيون الساقية الحمراء		21 694 000	19 693 000			
جهة الداخلة وادي الذهب		6 693 000	4 891 000			
المجموع	**26.146.753.000**	**1 775 223 000**	**1 218 030 000**			

[1] نظرا لكون أعداد موظفي الإدارة المركزية ضئيلة مقارنة مع أعداد مجموع الموظفين فقد تم احتساب مجمل فصل الموظفين بالنسبة لكل برنامج على الجهات.

الجهات	الميزانية العامة			مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الحسابات المرصودة لأمور خصوصية	المجموع
	فصل الموظفين[1]	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار			
جهة طنجة تطوان الحسيمة	10.076.458.000	52 058 000	62 294 000			
جهة الشرق		45 566 000	31 765 000			
جهة فاس مكناس		91 723 000	48 105 000			
جهة الرباط سلا القنيطرة		76 301 000	54 563 000			
جهة بني ملال خنيفرة		48 906 000	31 850 000			
جهة الدار البيضاء سطات		97 825 000	34 103 000			
جهة مراكش آسفي		78 701 000	46 336 000			
جهة درعة تافيلالت		38 726 000	24 051 000			
جهة سوس ماسة		60 598 000	36 573 000			
جهة كلميم واد نون		17 087 000	11 139 000			
جهة العيون الساقية الحمراء		9 299 000	10 807 000			
جهة الداخلة وادي الذهب		3 862 000	2 905 000			
المجموع	**10.076.458.000**	**620 652 000**	**394 491 000**			

[1] نظرا لكون أعداد موظفي الإدارة المركزية ضئيلة مقارنة مع أعداد مجموع الموظفين فقد تم احتساب مجمل فصل الموظفين بالنسبة لكل برنامج على الجهات.

البرنامج 4: التربية الغير النظامية.

الجهات	الميزانية العامة			مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الحسابات المرصودة لأمور خصوصية	المجموع
	فصل الموظفين[1]	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار			
جهة طنجة تطوان الحسيمة	14.268.000	680 000	4 210 000			
جهة الشرق		600 000	3 440 000			
جهة فاس مكناس		680 000	4 100 000			
جهة الرباط سلا القنيطرة		450 000	2 840 000			
جهة بني ملال خنيفرة		530 000	2 540 000			
جهة الدار البيضاء سطات		700 000	3 700 000			
جهة مراكش آسفي		600 000	3 440 000			
جهة درعة تافيلالت		355 000	1 900 000			
جهة سوس ماسة		440 000	2 450 000			
جهة كلميم واد نون		38 000	216 000			
جهة العيون الساقية الحمراء		87 000	750 000			
جهة الداخلة وادي الذهب		40 000	270 000			
المجموع	**14.268.000**	**5 200 000**	**29 856 000**			

[1] نظرا لكون أعداد موظفي الإدارة المركزية ضئيلة مقارنة مع أعداد مجموع الموظفين فقد تم احتساب مجمل فصل الموظفين بالنسبة لكل برنامج على الجهات.

5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 2016-2018 (بملايين الدراهم):

جدول 4: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2016-2018 حسب طبيعة النفقة

	2015 قانون المالية للسنة	2016 الإسقاطات الأولية	2016 مشروع قانون المالية للسنة	2017 الإسقاطات الأولية	2017 الإسقاطات المحينة	2018 الإسقاطات الأولية
نفقات التسيير	**43.616**		**42.734**			
نفقات الموظفين	39.751		38.868			
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	3.865		3.866			
الميزانية العامة						
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة[1]						
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية						
نفقات الاستثمار	**2.300**		**2.630**			
الميزانية العامة	2.300		2.630			
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة						
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية						
المجموع	**45.916**		**45.364**			

[1] لا يتضمن الإعانات الآتية من الميزانية العامة.

جدول 5: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج

	2015 قانون المالية للسنة	2016 الإسقاطات الأولية	2016 مشروع قانون المالية للسنة	2017 الإسقاطات الأولية	2017 الإسقاطات المحينة	2018 الإسقاطات الأولية
برنامج القيادة والحكامة وتعزيز الريادة	4.375,5		4.651			
الميزانية العامة	4.375,5		4.651			
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة[1]						
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية						
برنامج إلزامية التعليم لضمان الإنصاف والجودة	29.957		29.309			
الميزانية العامة	29.957		29.309			
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة						
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية						
برنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع	11.380		11.202			
الميزانية العامة	11.380		11.202			
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة						
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية						
برنامج التربية الغير النظامية	**72**		71			
الميزانية العامة	72		71			
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة						
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية						
المجموع	**45.787**		**45.233**			

ملاحظة: الاعتمادات المدرجة في هذا الجدول لا تتضمن الإعانات المرصودة للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

[1] لا يتضمن الإعانات الاتية من الميزانية العامة.

الجزء الثاني:
تقديم برامج الوزارة

البرنامج 1: القيادة والحكامة وتعزيز الريادة

1) إستراتيجية البرنامج 1 : القيادة والحكامة وتعزيز الريادة

أ. ملخص إستراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يساهم هذا البرنامج بشكل "عرضاني" في أجرأة البرامج الأخرى التي تدخل في صلب مهام واختصاصات الوزارة كما ينظم وظائف الدعم.

ويروم هذا البرنامج تطوير الحكامة على مستوى الوزارة من أجل تحسين الأداء والفعالية فيما يخص ترشيد الموارد البشرية والمالية وكذا التحكم في أنظمة التدبير المؤسساتي للإدارة المركزية والأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

ولهذا سيتم تركيز الجهود في هذا البرنامج على ما يلي:

- إرساء وتعزيز أجهزة التدبير المؤسساتي على مستوى الإدارة المركزية والأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية؛
- مواصلة أجرأة المخطط المديري لمنظومة الإعلام 2016/2012 المصادق عليه سنة 2011؛
- تشجيع الاستثمار في قطاع التعليم الخاص وإدماجه في الخريطة المدرسية؛
- تقوية قدرات الموارد البشرية (الأطر التربوية والإدارية) لضمان جودة التعلمات ؛
- تحسين ظروف الاشتغال بالنسبة للموارد البشرية لضمان السير الجيد للعملية التربوية؛
- تطوير مجال التواصل الداخلي والخارجي وتقوية آليات الشراكة والتعاون؛
- المأسسة الفعلية للتعاقد بين مختلف مستويات المنظومة التربوية (الوزارة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية والمؤسسات التعليمية).

وفي إطار الانفتاح على الشركاء ومن أجل توسيع وتحسين العرض المدرسي تساهم الوزارة في تمويل عدة اتفاقيات مع بعض الولايات والأقاليم.

ب. المسؤول عن البرنامج

السيد الكاتب العام للوزارة.

ج. المتدخلين في القيادة

- مديرو ومسؤولو المصالح المركزية؛
- مديرو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنواب الإقليميون؛
- مديرو المؤسسات التعليمية ومراكز التكوين.

2) الأهداف ومؤشرات قياس الأداء لبرنامج "القيادة والحكامة وتعزيز الريادة"

تتمثل أهم أهداف هذا البرنامج في:

- تطوير تدبير الموارد البشرية؛
- تطوير حكامة النظام التربوي؛
- توسيع العرض وتطوير جودة التعليم الخاص.

الهدف 1: تطوير تدبير الموارد البشرية

المؤشر 1.1.1 : نسبة المدرسين الذين ينجزون جدول الحصص النظامية بالكامل.

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017
نسبة المدرسين الذين ينجزون جدول الحصص بالكامل بالابتدائي	96,4%	96,6%	96,8%	96,9%
نسبة المدرسين الذين ينجزون جدول الحصص بالكامل بالإعدادي	81,4%	82%	82,5%	82,7%
نسبة المدرسين الذين ينجزون جدول الحصص بالكامل بالثانوي التأهيلي	84,6%	85,7%	85,8%	85,9%

توضيحات منهجية:

التعريف: عدد المدرسين الذين ينجزون جدول الحصص النظامية بالكامل على العدد الإجمالي للمدرسين بنفس السلك.

الهدف: قياس نسبة انجاز جدول الحصص النظامية المخصصة للمدرسين (التوظيف الأمثل للمدرسين).

طريقة الحساب: قسمة عدد المدرسين الذين ينجزون جدول الحصص النظامية بالكامل على العدد الإجمالي للمدرسين بنفس السلك وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- المديرية المكلفة بالتعليم التقني الحياة المدرسية؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

المؤشر 1.1.2 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر؛

سيتم اعتماد هذا المؤشر لحساب نسبة الأطر التربوية و الأطر الإدارية المستفيدين من التكوين المستمر.

توضيحات منهجية:

التعريف: عدد الموظفين الذين استفادوا من التكوين المستمر بالنسبة للعدد الإجمالي.

الهدف: إبراز الجهود المبذولة لتطوير قدرات الموظفين.

طريقة الحساب: قسمة عدد الموظفين الذين استفادوا من التكوين المستمر على العدد الإجمالي الموظفين وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- الوحدة المركزية لتكوين الأطر؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

المؤشر 1.1. 3 : معدل الأساتذة لكل مفتش

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
معدل الأساتذة لكل مفتش بالسلك الابتدائي	176	180	183	172	150
معدل الأساتذة لكل مفتش بالسلك الثانوي	80	82	84	80	77

توضيحات منهجية:

التعريف: عدد المدرسين بالنسبة لكل مفتش.

الهدف: قياس نسبة التأطير التربوي.

طريقة الحساب: قسمة عدد المدرسين على عدد المفتشين وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- المفتشية العامة للشؤون التربوية؛
- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

التعليق :

يرتبط هذا المؤشر بعدد المناصب المالية المخصصة لمفتشي التعليم والذين سيتم تكوينهم بمباراة الدخول لمركز تكوين مفتشي التعليم.

الهدف 2 : تحسين حكامة المنظومة التربوية

المؤشر 1.2.1 :عدد عقود البرامج المبرمة بين الأكاديميات والوزارة؛

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
عدد عقود البرامج المبرمة بين الأكاديميات والوزارة	-	-	-	12	12

توضيحات منهجية:

التعريف: عدد عقود البرامج المبرمة بين الإدارة المركزية والأكاديميات. من المتوقع إبرام عقد برنامج بين الوزارة وكل أكاديمية على حدة.

الهدف: معرفة مستوى التعاقد على صعيد الوزارة.

مصادر المعطيات :

- مديرية الشؤون العامة والميزانية والممتلكات؛
- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- مديرية الشؤون القانونية والمنازعات؛
- مديريات مركزية أخرى؛
- الأكاديميات الجهوية.

التعليق :

تجدر الإشارة إلى أنه مع تنزيل التقسيم الجهوي الجديد سيتقلص عدد الأكاديميات من 16 إلى 12 أكاديمية وعليه فإن عدد العقود المزمع إبرامها سينحصر في 12عقدا .

المؤشر 1.2.2 : نسبة المؤسسات التي تتوفر على مشروع المؤسسة مفعل

سيتم اعتماد هذا المؤشر لحساب نسبة المؤسسات التي تتوفر على مشروع المؤسسة مفعل. وقد تم تبني استراتيجية وطنية لمشروع المؤسسة حيث تم في هذا الاطار التوقيع على عقود مشاريع المؤسسة في صيغتها الجديدة بين بعض مديري المؤسسات التعليمية والنواب الاقليميون بحضور السيدين الوزيرين خلال أكتوبر 2015.

توضيحات منهجية:

التعريف: مشروع المؤسسة هو إطار منهجي، يستشرف من خلاله الفاعلون التربويون الوضعية المستقبلية للمؤسسة في إطار رؤية موحدة منسجمة مع التوجهات العامة للوزارة. وتتحقق هذه الرؤية عبر خطة للتجويد ترتكز على تعلمات التلميذات والتلاميذ. ويتم إعداد هذا المشروع في اطار تشاركي بين أطر المؤسسة التعليمية بناء على تشخيص الوضعية وإقرار الأولويات المستهدفة وتخطيط الأنشطة المزمع تنفيذها وتحديد سيرورة التتبع والتقويم.

ويخضع مشروع المؤسسة بعد اعداده داخل المؤسسة للمصادقة من طرف المصالح النيابة الاقليمية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين.

الهدف: تجويد التعلمات والارتقاء بالحياة المدرسية لفائدة كل التلاميذ والتلميذات.

طريقة الحساب: قسمة عدد المؤسسات التي تتوفر على مشروع المؤسسة مفعل على العدد الإجمالي للمؤسسات بنفس السلك وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- المديرية المكلفة بالتعليم التقني والحياة المدرسية؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

التعليق :

تجدر الإشارة إلى أنه سيتم خلال 2016 إعداد قاعدة معطيات تهم تتبع تفعيل مشاريع المؤسسة مما سيمكن من تعبئة المعطيات المتعلقة بمشروع المؤسسة.

الهدف 3 : توسيع عرض التعليم الخاص و الرفع من جودته

المؤشر1.3.1 : نسبة مشاركة التعليم الخصوصي من حيث عدد التلاميذ في مختلف الأسلاك

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
نسبة مشاركة التعليم الخصوصي في التعليم الأولي	91%	91%	-	-	-
نسبة مشاركة التعليم الخصوصي في سلك بالابتدائي	14,3%	15,2%	15,6%	16,2%	16,8%
نسبة مشاركة التعليم الخصوصي في سلك التعليم الثانوي الإعدادي	7,8%	8,4%	9,2%	10,2%	11,3%
نسبة مشاركة التعليم الخصوصي في سلك الثانوي التأهيلي	8,4%	8,8%	9,3%	9,8%	10,4%

توضيحات منهجية:

التعريف: نسبة عدد تلاميذ التعليم الخصوصي على مستوى كل سلك بالنسبة للعدد الإجمالي للتلاميذ (عمومي وخصوصي) لنفس السلك التعليمي.

الهدف: قياس نسبة مساهمة التعليم الخاص.

طريقة الحساب: قسمة عدد تلاميذ التعليم الخصوصي على مستوى كل سلك بالنسبة للعدد الإجمالي للتلاميذ (عمومي وخصوصي) لنفس السلك التعليمي وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- المديرية المكلفة بالتعليم المدرسي الخصوصي؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

التعليق:

تبلغ أعداد تلاميذ التعليم الخاص سنة 2015 على التوالي 610.868 في السلك الابتدائي و136.914 في الثانوي الإعدادي و85.125 في الثانوي التأهيلي.

المؤشر 1.3.2 : عدد أساتذة التعليم الخاص المستفيدين من التكوين المستمر

سيتم اعتماد هذا المؤشر لحساب أعداد أساتذة التعليم الخاص المستفيدين من التكوين المستمر.

توضيحات منهجية:

التعريف: عدد أساتذة التعليم الخاص المستفيدين من التكوين المستمر.

الموضوع : تقوية كفاءات أساتذة التعليم الخاص.

طريقة الحساب: إحصاء عدد أساتذة التعليم الخاص المستفيدين من التكوين المستمر.

مصادر المعطيات:

- المديرية المكلفة بالتعليم المدرسي الخصوصي؛
- الوحدة المركزية لتكوين الأطر؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

الهدف 4 : إنجاح المحطات الكبرى للموسم الدراسي : الدخول المدرسي والامتحانات الإشهادية

المؤشر1.4.1 : عدد المتعلمين بمختلف الأسلاك

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017
عدد المتعلمين في سلك التعليم الابتدائي	4 030 000	4 038 268	4 018 000	4 011 000
عدد المتعلمين في سلك التعليم الثانوي الإعدادي	1 618 000	1 626 970	1 716 000	1 705 000
عدد المتعلمين في سلك التعليم الثانوي التأهيلي	988 000	974 470	1 102 000	1 105 000
عدد المتعلمين في سلك ما بعد الثانوي	11 771	12 690	14 243	16 022
المجموع	6 647 771	6 652 398	6 850 243	6 837 022

توضيحات منهجية:

التعريف: عدد التلاميذ المسجلين بمختلف الأسلاك التعليمية في السنة الواحدة.

الهدف: معرفة تطور عدد التلاميذ المسجلين بمختلف الأسلاك التعليمية و إسقاطاته.

طريقة الحساب: إحصاء عدد التلاميذ المسجلين خلال سنة دراسية واحدة.

مصادر المعطيات :

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية والمؤسسات التعليمية.

محدودية المؤشر:

هذا المؤشر رهين بالمعطيات الديمغرافية للفئة العمرية في سن التمدرس ونسبة الاحتفاظ بالتلاميذ في مختلف الأسلاك التعليمية.

المؤشر1.4.2 : عدد المتعلمين بالسنة الأولى لمختلف الأسلاك

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015
عدد المتعلمين بالسنة الأولى للسلك الابتدائي	723 239	731 560
عدد المتعلمين بالسنة الأولى للسلك الثانوي الإعدادي	547 770	550 148
عدد المتعلمين بالسنة الأولى للسلك الثانوي التأهيلي	317 444	326 099

توضيحات منهجية:

التعريف: عدد التلاميذ المسجلين بالسنة الأولى بمختلف الأسلاك التعليمية في السنة الواحدة.

الهدف: معرفة تطور عدد التلاميذ المسجلين بالسنة الأولى بمختلف الأسلاك التعليمية وإسقاطاته.

طريقة الحساب: إحصاء عدد التلاميذ المسجلين بالسنة الأولى بمختلف الأسلاك التعليمية خلال سنة دراسية واحدة.

مصادر المعطيات :

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية والمؤسسات التعليمية.

محدودية المؤشر:

هذا المؤشر رهين بتوفر المعطيات الديمغرافية للفئة العمرية في سن التمدرس ونسبة الاحتفاظ بالتلاميذ في مختلف الأسلاك التعليمية.

المؤشر 1.4.3 : عدد المترشحين للامتحانات الإشهادية في مختلف الأسلاك

الوحدة	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017
عدد المترشحين للامتحانات الإشهادية في سلك الابتدائي	612 289	620 000	630 000	635 000
عدد المترشحين للامتحانات الإشهادية في سلك الثانوي الإعدادي	534 187	549 000	560 000	570 000
عدد المترشحين للامتحانات الإشهادية في سلك الثانوي التأهيلي	493 285	507 000	510 000	515 000
عدد المترشحين للامتحانات الإشهادية في سلك ما بعد الثانوي	165 546	197 000	235 000	280 000

توضيحات منهجية:

التعريف: يعبر هذا المؤشر عن عدد التلاميذ المترشحين للامتحانات الإشهادية في مختلف الأسلاك.

الهدف: إحصاء عدد التلاميذ المترشحين للامتحانات الإشهادية في مختلف الأسلاك.

طريقة الحساب: إحصاء عدد التلاميذ المترشحين للامتحانات الإشهادية في مختلف الأسلاك من بين جميع المتمدرسين.

مصادر المعطيات :

- مديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتكوينات المشتركة بين الأكاديميات؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

يعتبر غياب المترشحين الأحرار خلال الامتحانات من أهم محدوديات هذا المؤشر، حيث يؤثر هذا الغياب على حساب نسبة النجاح.

التعليق:

غياب المترشحين الأحرار خلال الامتحانات له تأثير مباشر على الاستعمال الأمثل للميزانية المرصودة لهذه العملية.

المؤشر 1.4.4 : نسبة تعويض الموظفين المتقاعدين

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
نسبة تعويض الموظفين المتقاعدين	63,41%	58,83%	51,68%	*[1]	*[2]

توضيحات منهجية:

التعريف: يعبر هذا المؤشر عن عدد الموظفين الجدد بالنسبة للموظفين المحالين على التقاعد.

الهدف: معرفة نسبة تعويض الموظفين المحالين على التقاعد.

طريقة الحساب: قسمة عدد الموظفين الجدد على عدد الموظفين المحالين على التقاعد وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- مديرية الموارد البشرية وتكوين الأطر؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

هذا المؤشر لا يعطي رؤية واضحة عن نسبة الخصاص من حيث عدد الموظفين وعلى وجه التحديد بالنسبة للمدرسين.

التعليق:

بالنسبة للتوقعات الخاصة بالسنتين 2017 و 2018 تبقى هذه النسبة رهينة بعدد المناصب المالية المرصودة للقطاع. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الموظفين الذين سيحالون على التقاعد خلال هاتين السنتين سيبلغ على التوالي 15.046 و16.001 موظف.

[1] أنظر التعليق الخاص بهذا المؤشر

[2] أنظر التعليق الخاص بهذا المؤشر

3) تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج القيادة والحكامة وتعزيز الريادة

كما تمت الإشارة إليه سابقا، وضعت الوزارة حزمة التدابير ذات الأولوية من أجل تحسين أداء منظومة التربية والتكوين على المدى المتوسط والقريب. ويمكن تقديم التدابير التي تهم برنامج القيادة والحكامة وتعزيز الريادة كما يلي :

التدابير	الأهداف	الإجراءات
المدارس الشريكة	• إرساء عرض مدرسي خاص تكميلي لا يعوض العرض المدرسي العمومي؛ • تشجيع اعتماد نموذج بيداغوجي جديد للتعليم المدرسي الخصوصي؛ • تلبية الطلب والعرض المدرسيين بما يتيح الإنصاف في الولوج إلى المدرسة؛ • تشجيع إنشاء شبكات مدرسية خاصة متعاقدة مع الدولة.	• الإعداد والإعلان عن طلب إبداء الاهتمام-المرحلة التجريبية؛ • توقيع اتفاقيات الشراكة- المرحلة التجريبية.
الرفع من جودة التكوين الأساس للمدرسين	• تفعيل التكوين الأساس لمدة ثلاث سنوات؛ • الرفع من مستوى التكوين بسلك تأهيل الأساتذة؛ • تحويل سنة التدريب للترسيم إلى مجال لاكتساب مهارات التدريس؛ • تحسين جودة امتحان التخرج من سلك تأهيل الأساتذة؛ • تأطير وتجويد عملية تنظيم مباراة التبريز؛ • توسيع شبكة أسلاك الإعداد لمباريات التبريز بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين؛ • إنشاء سلك تكوين أطر الإدارة التربوية ؛ • تفعيل حكامة المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.	• تحسين عملية اختيار المرشحين لولوج سلك تأهيل الأساتذة عبر مباراة الولوج؛ • السهر على اكتساب مهارات مهنة التدريس قبل الترسيم؛ • استكمال الإطار القانوني للسلك التحضيري للتبريز؛ • الارتقاء بنوعية التجهيزات في السلك التحضيري للتبريز؛ • تكوين الفرق البيداغوجية و تكوين المكونين؛ • إنشاء مسطحة للتكوين عن بعد؛ • إعادة النظر في التنظيم الإداري للمراكز الجهوية لمهن التربية و التكوين.
اللامركزية الفعلية	• استكمال مسلسل اللامركزية الإدارية وتعزيز استقلالية الأكاديميات الجهوية وتمكينها من الكفاءات الإدارية والتدبير الفعال: - توضيح مهام وصلاحيات الأكاديميات الجهوية من أجل تطوير قدراتها التدبيرية؛ - مهننة ومأسسة المجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية واللجان الخاصة المرتبطة بها.	• وضع الهيكل التنظيمي للأكاديميات الجهوية؛ • الإعداد والمصادقة على مشاريع القرارات في شأن تنظيم الأكاديميات الجهوية؛ • تعيين وإعادة تعيين المسؤولين بالأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية؛ • الإعداد والمصادقة على مشروع قانون بتغيير القانون 07.00 المحدث للأكاديميات الجهوية.
النظام الأساسي لمهن التربية والتكوين	• مراجعة النظام الحالي من أجل معالجة الإشكالات المطروحة؛ • تحديد مهن التربية والتكوين وتحسين المسار المهني؛ • إرساء ميثاق أخلاقيات المهنة.	• إعداد مشروع النظام الخاص لمهن التربية والتكوين؛ • التشاور مع الشركاء الاجتماعيين؛ • المصادقة على النظام الخاص لمهن التربية والتكوين؛ • التفاوض مع القطاعات الوزارية المعنية.

البرنامج 2: إلزامية التعليم لضمان الإنصاف والجودة

1) إستراتيجية برنامج إلزامية التعليم لضمان الإنصاف والجودة

أ. تقديم إستراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تعزز الالتزام بتعميم التمدرس بصدور الظهير الشريف رقم 1.00.200 بتنفيذ القانون رقم 04.00 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.63.071 بشأن إلزامية التعليم الأساسي والذي ينص على أن" التعليم الأساسي حق واجب لجميع المغاربة ذكورا وإناثا البالغين 6 سنوات، تلتزم الدولة بتوفيره لهم مجانا في أقرب مؤسسة تعليمية عمومية لمكان إقامتهم ويلتزم الآباء والأمهات الأولياء بتنفيذه إلى غاية بلوغهم تمام الخامسة عشرة من عمرهم".

يروم برنامج التعليم الإلزامي إلى غاية 15 سنة تحسين مستوى التعليم الأولي للفئة العمرية 4 و5 سنوات وتعميم التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي للفئة العمرية من 6 إلى 15 سنة.

وستعمل الوزارة وبتعاون مع جميع الفاعلين التربويين والشركاء لدى الإدارات والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على مواجهة التحدي المتمثل في تعميم التعليم بجميع مناطق المملكة مع إعطاء أهمية كبيرة للفتيات بالعالم القروي والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وكذا التركيز على المناطق الصعبة والمعزولة.

بالإضافة إلى ذلك سيتم بذل الجهود لجذب جميع المتمدرسين وتوفير مسار دراسي مستمر وناجح وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير لمكافحة الهدر والفشل الدراسيين.

لهذا تولي الوزارة أهمية كبرى لمجموعة من الإجراءات والتدابير المتمثلة في:

1 - إرساء وتنفيذ إستراتيجية متكاملة لتحسين مستوى التعليم الأولي من خلال وضع مجموعة من التدابير والمؤشرات المرتبطة أساسا بالجوانب التنظيمية والمؤسساتية والشراكات وإجراءات تمويل الاستثمارات وتسيير الأقسام المحدثة ومقاربات التكوين الأساسي والمستمر للمربين والمؤطرين التربويين؛

2 - مواصلة برنامج الإحداثات وإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية وتوسيع طاقتها الاستيعابية في التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي مع إعطاء الأولوية لإنشاء المدارس الجماعاتية والعمل على تعزيز تغطية جميع المناطق وذلك استنادا إلى معطيات الخريطة المدرسية الإستشرافية للفترة 2013-2016 اعتمادا على مقاربة تخطيط تصاعدية؛

3 - تعزيز التدابير الرامية إلى الحد من آثار العوامل السوسيو-اقتصادية على تمدرس الأطفال، وتشمل هذه التدابير توسيع العرض فيما يخص الداخليات والمطاعم المدرسية وتطوير برنامج " تيسير" والنقل المدرسي من خلال وضع خطة مندمجة للاستهداف و التعميم؛

4 - وضع تدابير لضمان تكافؤ الفرص بالمنظومة التربوية ولتشجيع تمدرس الفتيات بالعالم القروي والأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة أو الذين يوجدون في وضعية صعبة؛

5 - تطوير التقنيات الجديدة للإعلام والتواصل على مستوى المؤسسات التعليمية.

وسيتم تحسين جودة التعليم من خلال وضع وتنفيذ مجموعة من الإجراءات المتعلقة بتطوير وإعداد المناهج الدراسية، والتقييم والتوجيه وتطوير تدريس اللغات. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم دعم هذه التوجهات عن طريق تفعيل التدابير الواردة ببرنامج "القيادة والحكامة وتعزيز الريادة".

ب. المسؤول عن البرنامج

السيد الكاتب العام للوزارة.

ج. المتدخلين في القيادة

- مديرو ومسؤولو المصالح المركزية؛
- مديرو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنواب الإقليميون؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

2) الأهداف ومؤشرات قياس الأداء لبرنامج "إلزامية التعليم لضمان الإنصاف والجودة"

تتمثل أهداف هذا البرنامج في ما يلي:

1) تدريس الأطفال مابين 4 و 5 سنوات؛
2) تدريس جميع التلاميذ إلى غاية نهاية السلك الابتدائي وتمكينهم من المهارات اللازمة؛
3) تدريس التلاميذ بالإعدادي وفقا لمستويات الكفايات المطلوبة؛
4) تمكين التلاميذ من تعليم ذي جودة وتوفير المناخ الملائم للتعلم.

الهدف 1 : تدريس الأطفال مابين 4 و5 سنوات

المؤشر 2.1.1 : النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الأولي

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
النسبة الصافية للتمدرس	67,8%	57,2%	60%	63%	65,7%
النسبة الصافية للتمدرس (حضري)	84,8%	73%	71,8%	72,1%	73,3%
النسبة الصافية للتمدرس (قروي)	48,2%	39%	39,7%	40,1%	41,6%
النسبة الصافية للتمدرس (ذكور)	73,4%	63,8%	63,4%	63,9%	64,7%
النسبة الصافية للتمدرس (إناث)	61,8%	50,3%	55%	56,3%	58,1%

توضيحات منهجية:

التعريف: عدد المسجلين من الأطفال ذوي السن القانوني للتمدرس في مستوى معين (التعليم الأولي) بالنسبة للمجموعة ذات الفئة العمرية المناسبة.

الهدف : قياس نسبة التمدرس في مستوى دراسي معين (التعليم الأولي) لدى الأطفال الذين ينتمون للفئة العمرية المناسبة لهذا المستوى.

طريقة الحساب: قسمة عدد الأطفال المسجلين في مستوى معين من التمدرس (التعليم الأولي) والمنتمين لفئة عمرية ذات السن القانوني للتمدرس في هذا المستوى على مجموع الأطفال ذووا نفس الفئة العمرية وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات:

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- المديرية المكلفة بالتعليم الأولي والخصوصي؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية؛
- قطاعات حكومية أخرى تهتم بالتعليم الأولي.

محدودية المؤشر:

يعطي هذا المؤشر نظرة عامة على التعليم الأولي لكنه لا يتيح التعرف على مختلف أنواعه.

تعليق:

بلغ عدد تلاميذ التعليم الأولي خلال سنتي 2014 و 2015 :

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015
عدد تلاميذ التعليم الأولي التقليدي	488 250	489 953
عدد تلاميذ التعليم الأولي العصري	187 437	180 270
عدد تلاميذ التعليم الأولي العمومي	70 304	73 107
مجموع عدد تلاميذ التعليم الأولي	**745 991**	**743 330**

من خلال الجدول يظهر أن نسبة التعليم الأولي العمومي جد ضعيفة حيث لا تتعدى هذه النسبة 9% من مجموع تلاميذ التعليم الأولي. ويستأثر التعليم الأولي التقليدي بنسبة تفوق 65%.

المؤشر 2.1.2 :مؤشر التكافؤ

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
نسبة التكافؤ إناث / ذكور	78%	79%	80%	81%	82%
نسبة التكافؤ قروي / حضري	43%	45%	-	-	-

توضيحات منهجية:

التعريف: النسبة بين القيمة المقابلة على التوالي لجنس الإناث أو للمنطقة القروية إلى الذكور أو للمنطقة الحضرية لمؤشر معين.

الهدف : قياس التقدم المحرز على طريق المساواة بين الجنسين أو بين المناطق (القروية والحضرية) في معدلات التمدرس.

طريقة الحساب : قسمة قيمة مؤشر معين على التوالي بين الإناث أو المقيمين بالمناطق القروية على قيمة المؤشر نفسه عند الذكور أو بالمناطق الحضرية.

مصادر المعطيات:

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط
- المديرية المكلفة بالتعليم الأولي والخصوصي؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية؛
- قطاعات حكومية أخرى تهتم بالتعليم الأولي.

الهدف 2 : تدريس جميع التلاميذ إلى غاية نهاية السلك الابتدائي وتمكينهم من المهارات اللازمة

المؤشر 2.2.1 : النسبة الصافية للتمدرس بالسلك الابتدائي

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
النسبة الصافية للتمدرس	99%	99,1%	100%	100%	100%
النسبة الصافية للتمدرس (حضري)	98,1%	99,7%	100%	100%	100%
النسبة الصافية للتمدرس (قروي)	100%	98,3%	100%	100%	100%
النسبة الصافية للتمدرس (ذكور)	99,5%	99,7%	100%	100%	100%
النسبة الصافية للتمدرس (ذكور/حضري)	99,1%	100%	100%	100%	100%
النسبة الصافية للتمدرس (ذكور/قروي)	100%	98,3%	99,5%	100%	100%
النسبة الصافية للتمدرس(إناث)	98,5%	100%	100%	100%	100%
النسبة الصافية للتمدرس (إناث/ حضري)	97,1%	98,5%	99%	99,4%	100%
النسبة الصافية للتمدرس (إناث/ قروي)	100%	100%	100%	100%	100%

توضيحات منهجية:

التعريف: عدد المسجلين من الأطفال ذوي السن القانوني للتمدرس في مستوى معين (التعليم الابتدائي) بالنسبة للمجموعة ذات الفئة العمرية المناسبة (6-11 سنة).

الهدف : قياس نسبة التمدرس في مستوى دراسي معين (التعليم الابتدائي) لدى الأطفال الذين ينتمون للفئة العمرية التي تستوجب التمدرس قانونيا في هذا المستوى.

طريقة الحساب: قسمة عدد الأطفال المسجلين في مستوى معين من التمدرس (التعليم الابتدائي) والمنتمين لفئة عمرية ذات السن القانوني للتمدرس في هذا المستوى على مجموع الأطفال ذوو نفس الفئة العمرية وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات:

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

يجب الحرص على عدم احتساب التلاميذ المكررين، لأنه من شأن ذلك أن يطرح إشكالا بالنسبة للتلاميذ الذين التحقوا بالمدرسة قبل السن القانونية وكرروا السنة الأولى عند بلوغ هذه السن.

تعليق:

يجب أن تتوافق المعطيات المتعلقة بكل من التلاميذ الجدد والفئة موضوع حساب المؤشر مع السن القانونية لولوج التعليم الابتدائي حيث إن قيمة هذا المؤشر لا يجب أن تتعدى 100%.

تؤكد النسبة الصافية العالية للتمدرس على نسبة المشاركة المهمة للفئة العمرية البالغة للسن القانونية للتمدرس. بينما القيمة النظرية القصوى لهذه النسبة تساوي 100% . ارتفاع النسبة الصافية للتمدرس مع الوقت، يعني أن المشاركة على المستوى المحدد من التعليم تتحسن.

تمكن مقارنة النسبة الصافية للتمدرس والنسبة الخام للتمدرس من قياس أثر التلاميذ المسجلين الذين لم يستوفوا السن القانونية للتمدرس والتلاميذ الذين تجاوزوا السن القانونية.

عند تسجيل نسبة صافية للتمدرس أقل من 100% فإن الفرق بين النسب المئوية يساوي نسبة الأطفال في سن التمدرس الذين لم يتم تسجيلهم.

المؤشر 2.2.2 : نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالابتدائي (الداخليات والمطاعم المدرسية)

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي (إجمالي)	35,23%	35,04%	38,03%	38,53%	39,19%
نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي (قروي)	55,9%	56,51%	63,52%	66,11%	68,75%

توضيحات منهجية :

التعريف: نسبة التلاميذ المستفيدين من الدعم الاجتماعي (الداخليات والمطاعم المدرسية) بالنسبة لجميع التلاميذ.

الهدف : قياس نسبة المستفيدين من الدعم الاجتماعي.

طريقة الحساب : قسمة عدد التلاميذ المستفيدين من الدعم الاجتماعي (الداخليات والمطاعم المدرسية) على مجموع تلاميذ نفس السلك وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- المديرية المكلفة بالدعم الاجتماعي؛
- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

هذا المؤشر لا يعطي رؤية دقيقة حول مردودية التلاميذ المستفيدين من الدعم الإجتماعي، فيما يخص نسبة نجاح الفئة المستفيدة من هذا الدعم.

تعليق:

يعكس هذا المؤشر المجهودات المبذولة من أجل محاربة الهدر المدرسي خصوصا بالعالم القروي.

بالإضافة إلى المطاعم المدرسية والداخليات يستفيد التلاميذ من عدة خدمات أخرى منها:

- المبادرة الملكية مليون محفظة حيث سيستفيد خلال الموسم الدراسي 2016/2015 ما يقارب 3.910.000 تلميذ وتلميذة؛
- برنامج تيسير ويستفيد من هذا البرنامج 828.400 تلميذ وتلميذة ينتمون إلى 524.400 أسرة؛
- النقل المدرسي الذي يستفيد منه 89.216 تلميذ وتلميذة على الشكل التالي:
  - ✓ المستفيدين من الدراجات الهوائية 30.451؛
  - ✓ المستفيدون من الحافلات المدرسية 92.185.

المؤشر 2.2.3 : نسبة الانقطاع عن الدراسة بالابتدائي

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
نسبة الانقطاع عن الدراسة (إجمالي)	2,5%	2,9%	2,8%	2,7%	2,6%
نسبة الانقطاع عن الدراسة (ذكور)	1,8%	1,9%	1,7%	1,6%	1,5%
نسبة الانقطاع عن الدراسة (إناث)	3,4%	4%	4%	4%	4%

توضيحات منهجية:

التعريف: نسبة التلاميذ في زمرة محددة والمسجلين بسنة دراسية معينة والذين ينقطعون عن الدراسة خلال السنة الدراسية الموالية.

الهدف : تقييم ظاهرة الهدر المدرسي قبل الحصول على شهادة نهاية الدراسة لدى زمرة معينة ومدى تأثيرها على المردودية الداخلية للمنظومة التعليمية، بالإضافة إلى ذلك يمكن هذا المؤشر الأساسي من تحليل وتوقع المسار الدراسي للتلاميذ خلال سلك معين.

طريقة الحساب: جمع نسبتي النجاح والتكرار لمستوى محدد خلال سنة دراسية معينة وطرح هذا المجموع من 100 للحصول على نسبة الإنقطاع بالسنة المذكورة.

مصادر المعطيات:

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

يتم احتساب نسبة الإنقطاع انطلاقا من قاعدة بيانات خاصة بالعدد الإجمالي للتلاميذ والمكررين منهم في سنة دراسية معينة خلال موسمين دراسيين متتاليين. لذلك يجب التحقق من تناسق المعطيات مع مرور الوقت ومابين المواسم الدراسية. في بعض الاحيان تكون هذه المعطيات مجانبة للحقيقة (مثال انتقال التلاميذ مابين المؤسسات التلاميذ خلال مشوارهم الدراسي).

تعليق:

يعتبر هذا المؤشر مهما من أجل تحليل وتوقع المسار التعليمي للتلاميذ خلال سلك دراسي معين.

وعليه، فالنسبة المرتفعة للانقطاع المدرسي تعبر عن وجود مشاكل متعلقة بالنجاعة الداخلية للمنظومة التربوية. وتمكن مقارنة نسب الإنقطاع بين المستويات الدراسية من التعرف على المستويات الدراسية التي يجب استهدافها من طرف السياسات التعليمية.

المؤشر 2.2.4 : نسبة الحصول على شهادة التعليم الابتدائي

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017
نسبة الحصول على شهادة التعليم الابتدائي (إجمالي)	79,94%	76,52%	90%	92%
نسبة الحصول على شهادة التعليم الابتدائي (ذكور)	77,81%	73,99%	88%	90%
نسبة الحصول على شهادة التعليم الابتدائي (إناث)	82,35%	79,42%	92%	94%
نسبة الحصول على شهادة التعليم الابتدائي (حضري)	84,84%	79,36%	92%	94%
نسبة الحصول على شهادة التعليم الابتدائي (قروي)	74,24%	73,26%	88%	90%

توضيحات منهجية:

التعريف: نسبة التلاميذ الناجحين في المستوى السادس ابتدائي بالنسبة لمجموع تلاميذ السنة السادسة ابتدائي.

الهدف:تقييم المستوى العام للنجاح بسلك التعليم الابتدائي. هذا المقياس يعكس النتائج الحالية للتعليم الابتدائي المرتبطة بمختلف السنوات الدراسية والسياسات السابقة لولوج السلك الابتدائي.

طريقة الحساب: قسمة عدد التلاميذ الناجحين في المستوى السادس ابتدائي بالنسبة لمجموع تلاميذ السنة السادسة وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات

- مديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتكوينات المشتركة بين الأكاديميات؛
- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

يخفي هذا المؤشر الفوارق بين الجهات، كما أنه لا يعطي فكرة واضحة عن التلاميذ الناجحين بتكرار أو بدون تكرار.

تعليق:

يضم هذا المؤشر كل تلاميذ السنة السادسة ابتدائي بمختلف أعمارهم ومدة مكوثهم بالسلك.

المؤشر 2.2.5 : نسبة التلاميذ الحاصلين على معدلات معيار PNEA للمستويات المتعلقة بالابتدائي

الوحدة	توقعات[1] 2016
نسبة التلاميذ المتمكنين من الكفايات الأساسية للمستويات المتعلقة بالابتدائي حسب برنامج PNEA	50%
نسبة التلاميذ المتمكنين من الكفايات الأساسية خلال نهاية المستوى الرابع ابتدائي حسب برنامج PNEA	50%
نسبة التلاميذ المتمكنين من الكفايات الأساسية خلال نهاية المستوى السادس ابتدائي حسب برنامج PNEA	50%

توضيحات منهجية:

التعريف: البرنامج الوطني لتقويم كفايات التلاميذ.((PNEA) : (Programme National d'Evaluation des Acquis

يروم هذا البرنامج تقويم كفايات تلاميذ التعليم العمومي والخصوصي بالسلكين الابتدائي والثانوي الإعدادي وذلك مرة واحدة كل أربع سنوات. وقد قامت فرقة متخصصة باختيار وصياغة مواضيع الامتحانات. ويخصص هذا التقويم لمستويات الرابع والسادس ابتدائي والثاني والثالث إعدادي أما فيما يخص المواد موضوع التقويم فيتعلق الأمر بالعربية والفرنسية والرياضيات والعلوم بالإضافة إلى مادة الفيزياء والكيمياء بالثانوي الإعدادي.

الهدف:يمكن هذا المؤشر من قياس نجاعة المنظومة التربوية المغربية بالنسبة لبعض المجالات التي ينبغي على التلميذ إتقانها.

طريقة الحساب:عدد التلاميذ الحاصلين على نسبة مئوية (50%) من الأهداف المسطرة بالنسبة لمجموع تلاميذ نفس المستوى المشاركين في التقويم.

مصادر المعطيات:

- مديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتكوينات المشتركة بين الأكاديميات؛
- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية.

محدودية المؤشر:

يخفي هذا المؤشر فوارق مهمة بين الجهات وبين المجال الحضري والقروي ومابين المواد الدراسية موضوع التقويم.

[1] ينجز هذا التقويم مرة واحدة كل أربع سنوات.

تعليق:

يهم هذا التقويم عينة مكونة من 6300 تلميذ لكل مستوى دراسي موزعة نسبيا على الجهات والمحيط الجغرافي. وفيما يخص مؤسسات التعليم الخاص، فتتكون هذه العينة من 10 مؤسسات بالابتدائي و15 مؤسسة بالثانوي الإعدادي.

كما يتم الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات أخرى عالمية من أجل تقويم تمكن التلاميذ من الكفايات الأساسية. ويتعلق الأمر بالبرنامجين الدوليين للتقويم :

- ✓ برنامج PIRLS (Programme International de Recherche en Lecture Scolaire)؛
- ✓ برنامج TIMSS (Trends International Mathematics and Science Stable).

يتم من خلال البرنامج الأول تقويم القدرات القرائية لتلاميذ السنة الرابعة من التعليم الإلزامي مرة كل خمس سنوات منذ 2001 وتشرف على سير هذه العملية الجمعية الدولية لتقويم المردود الدراسي للتلاميذ، في حين يهتم البرنامج الثاني بتقييم الأداء الدراسي على مستوى الرياضيات والعلوم وينجز هذا التقييم مرة واحدة كل أربع سنوات منذ سنة 1995.

الهدف 3 : تدريس التلاميذ بالإعدادي وفقا لمستويات الكفايات المطلوبة

المؤشر 2.3.1: النسبة الصافية للتمدرس بالإعدادي

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
النسبة الصافية للتمدرس (إجمالي)	61%	55,4%	57%	58,6%	60,3%
النسبة الصافية للتمدرس (حضري)	83,2%	75,9%	76,7%	77,5%	78,3%
النسبة الصافية للتمدرس (قروي)	33,7%	30,8%	32,9%	35,1%	37,4%
النسبة الصافية للتمدرس (ذكور)	61%	54,1%	55,3%	56,5%	57,7%
النسبة الصافية للتمدرس (ذكور/حضري)	81,5%	73,3%%	73,9%	74,6%	75,2%
النسبة الصافية للتمدرس (ذكور/قروي)	36,4%	31,9%	33,2%	34,7%	36,2%
النسبة الصافية للتمدرس (إناث)	61%	56,6%	58,7%	60,9%	63,1%
النسبة الصافية للتمدرس (إناث/ حضري)	84,9%	78,4%	79,4%	80,5%	81,5%
النسبة الصافية للتمدرس (إناث/ قروي)	30,7%	29,6%	32,6%	35,8%	39,3%

توضيحات منهجية:

التعريف: عدد المسجلين من الأطفال ذوي السن القانوني للتمدرس في مستوى معين (التعليم الإعدادي) بالنسبة للمجموعة ذات الفئة العمرية المناسبة (12-14 سنة).

الهدف : قياس نسبة التمدرس في مستوى دراسي معين (التعليم الإعدادي) لدى الأطفال الذين ينتمون للفئة العمرية التي تستوجب قانونا التمدرس في هذا المستوى.

طريقة الحساب: قسمة عدد الأطفال المسجلين في مستوى معين من التمدرس (التعليم الإعدادي) والمنتمين لفئة عمرية ذات السن القانوني للتمدرس في هذا المستوى على مجموع الأطفال ذوو نفس الفئة العمرية وضرب الحاصل في 100.

يجب الحرص على عدم احتساب التلاميذ المكررين، لأنه من شأنه أن يطرح إشكالية بالنسبة للتلاميذ الذين التحقوا بالمدرسة قبل السن القانوني وكرروا السنة الأولى عند بلوغهم السن القانوني.

مصادر المعطيات:

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

يمكن أن تظهر مجموعة من الإشكاليات عند حساب نسبة صافية للتمدرس قريبة من 100% :

- عندما لا يتوافق التاريخ المرجعي لولوج السنة الأولى ابتدائي مع تاريخ ازدياد جميع تلاميذ الزمرة الممدرسة بالابتدائي؛
- عندما تسجل نسبة مهمة من التلاميذ في الابتدائي قبل السن القانوني وتنهي السلك قبل بلوغ السن المحدد.

تعليق:

يجب أن تتوافق المعطيات المتعلقة بكل من التلاميذ الجدد والفئة موضوع حساب المؤشر مع السن القانونية لولوج التعليم الإعدادي حيث إن قيمة هذا المؤشر لا يجب أن تتعدى 100%.

تؤكد النسبة الصافية العالية للتمدرس على نسبة المشاركة المهمة للفئة العمرية البالغة للسن القانونية للتمدرس. بينما القيمة النظرية القصوى لهذه النسبة تساوي 100%. ارتفاع النسبة الصافية للتمدرس مع الوقت، يعني أن المشاركة على المستوى المحدد من التعليم تتحسن.

تمكن مقارنة النسبة الصافية للتمدرس والنسبة الخام للتمدرس من قياس أثر التلاميذ المسجلين الذين لم يستوفوا السن القانونية للتمدرس والتلاميذ الذين تجاوزوا السن القانونية.

عند تسجيل نسبة صافية للتمدرس أقل من 100% فإن الفرق بين النسب المئوية يساوي نسبة الأطفال في سن التمدرس الذين لم يتم تسجيلهم.

المؤشر 2.3.2.: نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالإعدادي (الداخليات والمطاعم المدرسية)

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي (إجمالي)	8,13%	7,83%	8,36%	8,98%	9,07%

توضيحات منهجية :

التعريف: نسبة التلاميذ المستفيدين من الدعم الاجتماعي (الداخليات والمطاعم المدرسية) بالنسبة لجميع التلاميذ.

الهدف : قياس نسبة المستفيدين من الدعم الاجتماعي.

طريقة الحساب : قسمة عدد التلاميذ المستفيدين من الدعم الاجتماعي (الداخليات والمطاعم المدرسية) على مجموع تلاميذ نفس السلك وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- المديرية المكلفة بالدعم الاجتماعي؛
- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

هذا المؤشر لا يعطي رؤية دقيقة حول مردودية التلاميذ المستفيدين من الدعم الاجتماعي، فيما يخص نسبة نجاح الفئة المستفيدة من هذا الدعم.

تعليق:

يعكس هذا المؤشر المجهودات المبذولة من أجل محاربة الهدر المدرسي خصوصا بالعالم القروي.

المؤشر 2.3.3.: نسبة الانقطاع عن الدراسة في الإعدادي

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
نسبة الانقطاع عن الدراسة (إجمالي)	10,6%	12,2%	12%	11,9%	11,8%
نسبة الانقطاع عن الدراسة (ذكور)	11,7%	13,6%	13,5%	13,4%	13,3%
نسبة الانقطاع عن الدراسة (إناث)	9,2%	10,4%	10,2%	10,1%	9,9%

توضيحات منهجية:

التعريف: نسبة التلاميذ في زمرة محددة والمسجلين بسنة دراسية معينة والذين ينقطعون عن الدراسة خلال السنة الدراسية الموالية.

الهدف : تقييم ظاهرة الهدر المدرسي قبل الحصول على شهادة نهاية الدراسة لدى زمرة معينة ومدى تأثيرها على المردودية الداخلية للمنظومة التعليمية، بالإضافة لذلك يمكن هذا المؤشر الأساسي من تحليل وتوقع المسار الدراسي للتلاميذ خلال سلك معين.

طريقة الحساب: جمع نسبتي النجاح والتكرار لمستوى محدد خلال سنة دراسية معينة وطرح هذا المجموع من 100 للحصول على نسبة الإنقطاع بالسنة المذكورة.

مصادر المعطيات

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

يتم احتساب نسبة الانقطاع انطلاقا من قاعدة بيانات خاصة بالعدد الإجمالي للتلاميذ والمكررين منهم في سنة دراسية معينة خلال موسمين دراسيين متتاليين. لذلك يجب التحقق من تناسق المعطيات مع مرور الوقت ومابين المواسم الدراسية. هذه المعطيات من الممكن أن تكون مغلوطة في بعض الأحيان (مثال انتقال التلاميذ ما بين المؤسسات خلال مشوارهم الدراسي).

تعليق:

يعتبر هذا المؤشر مهما من أجل تحليل وتوقع المسيرة التعليمية للتلاميذ خلال سلك دراسي معين.

وعليه، فالنسبة المرتفعة للانقطاع المدرسي تعبر عن وجود مشاكل متعلقة بالنجاعة الداخلية للمنظومة التربوية. تمكن مقارنة نسب الانقطاع بين المستويات الدراسية من التعرف على المستويات الدراسية التي يجب استهدافها من طرف السياسات التعليمية.

المؤشر 2.3.4 : نسبة الحصول على الشهادة الإعدادية

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017
نسبة الحصول على الشهادة الإعدادية (إجمالي)	49,88%	49,51%	58%	60%
نسبة الحصول على الشهادة الإعدادية (ذكور)	44,51%	43,78%	52%	54%
نسبة الحصول على الشهادة الإعدادية (إناث)	56,63%	56,44%	66%	68%
نسبة الحصول على الشهادة الإعدادية (حضري)	51,4%	50,13%	59%	61%
نسبة الحصول على الشهادة الإعدادية (قروي)	45,72%	47,87%	57%	59%

توضيحات منهجية:

التعريف: نسبة التلاميذ الناجحين في المستوى الثالثة إعدادي بالنسبة لمجموع تلاميذ نفس المستوى.

الهدف: قياس مردودية النظام التعليمي.

طريقة الحساب: قسمة عدد التلاميذ الناجحين في المستوى الثالثة إعدادي بالنسبة لمجموع تلاميذ نفس المستوى وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات

- مديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتكوينات المشتركة بين الأكاديميات؛
- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية.

محدودية المؤشر:

يخفي هذا المؤشر الفوارق بين الجهات، كما أنه لا يمكن من إعطاء تصور واضح عن التلاميذ الناجحين بتكرار أو من دون تكرار.

تعليق:

يمكن تحسين هذا المؤشر من تحقيق هدف الرفع من حصة الحاصلين على الباكلوريا ضمن جيل من التلاميذ.إلى 40%.

المؤشر 2.3.5 : نسبة التلاميذ الحاصلين على معدلات معيار PNEA للمستويات المتعلقة بالإعدادي

الوحدة	توقعات [1] 2016
نسبة التلاميذ المتمكنين من الكفايات الاساسية للمستويات المتعلقة بالإعدادي حسب برنامج PNEA	50%
نسبة التلاميذ المتمكنين من الكفايات الاساسية خلال نهاية المستوى الثانية إعدادي حسب برنامج PNEA	50%
نسبة التلاميذ المتمكنين من الكفايات الاساسية خلال نهاية المستوى الثالثة إعدادي حسب برنامج PNEA	50%

توضيحات منهجية:

التعريف: البرنامج الوطني لتقويم كفايات التلاميذ.((PNEA) : (Programme National d'Evaluation des Acquis

يروم هذا البرنامج تقويم كفايات تلاميذ التعليم العمومي والخصوصي بالسلكين الابتدائي والثانوي الإعدادي وذلك مرة واحدة كل أربع سنوات. وقد قامت فرقة متخصصة باختيار وصياغة مواضيع الإمتحانات. ويخصص هذا التقويم لمستويات الرابع والسادس ابتدائي والثاني والثالث إعدادي أما فيما يخص المواد موضوع التقويم فيتعلق الأمر بالعربية والفرنسية والرياضيات والعلوم بالإضافة إلى مادة الفيزياء والكيمياء بالثانوي الإعدادي.

الهدف:يمكن هذا المؤشر من قياس نجاعة المنظومة التربوية المغربية بالنسبة لبعض المجالات التي ينبغي على التلميذ إتقانها.

طريقة الحساب:عدد التلاميذ الحاصلين على نسبة مئوية (50%) من الأهداف المسطرة بالنسبة لمجموع تلاميذ نفس المستوى المشاركين في التقويم.

مصادر المعطيات:

- مديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتكوينات المشتركة بين الأكاديميات؛
- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية.

محدودية المؤشر:

يخفي هذا المؤشر فوارق مهمة بين الجهات وبين المجال الحضري والقروي ومابين المواد الدراسية موضوع التقويم.

[1] ينجز هذا التقويم مرة واحدة كل أربع سنوات.

تعليق:

يهم هذا التقويم عينة مكونة من 6300 تلميذ لكل مستوى دراسي موزعة نسبيا على الجهات والمحيط الجغرافي. وفيما يخص مؤسسات التعليم الخاص، فتتكون هذه العينة من 10 مؤسسات بالابتدائي و15 مؤسسة بالثانوي الإعدادي.

كما يتم الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات أخرى عالمية من أجل تقويم تمكن التلاميذ من الكفايات الأساسية. ويتعلق الأمر ببرنامج TIMSS (Trends International Mathematics and Science Stable).

المؤشر 2.3.6 : نسبة تلاميذ الشعب المهنية بالإعدادي

سوف يتم اعتماد هذا المؤشر لحساب نسبة تلاميذ الشعب المهنية بالإعدادي.

توضيحات منهجية:

التعريف: نسبة التلاميذ الحاصلين على الشهادة الابتدائية والمتابعين لدراستهم الإعدادية بالشعب المهنية.

الهدف: قياس المجهود المبذول لتشجيع التمدرس بالشعب المهنية ابتداء من السلك الاعدادي.

طريقة الحساب: قسمة عدد تلاميذ الشعب المهنية بالإعدادي على مجموع تلاميذ نفس السلك وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات:

- المديرية المكلفة بالتعليم التقني والحياة المدرسية ؛
- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية.

تعليق:

عند حساب وتوضيح هذا المؤشر يجب الأخذ بعين الاعتبار أن إحداث المسار المهني بالإعدادي تدبير جديد من حزمة التدابير ذات الأولوية،وسيتم تنزيله ابتداء من سنة 2015 لذا فنسبة تلاميذ هذه الشعب سيكون محدودا خلال السنوات الأولى من أجرأة هذا التدبير، ومن المتوقع أن يصل عدد التلاميذ المعنيين خلال سنة **2016 ما يناهز 450 تلميذا.**

الهدف 4 : تمكين التلاميذ من تعليم ذي جودة وتوفير المناخ الملائم للتعلم

المؤشر 2.4.1.:نسبة الأقسام المشتركة بالتعليم الابتدائي

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016
نسبة الأقسام المشتركة بالتعليم الابتدائي	22,7%	22,9%	23,9%

توضيحات منهجية:

التعريف : يقدم هذا المؤشر عدد الأقسام التي تجمع بين مستويات مختلفة في نفس الوقت، داخل نفس الحجرة وبأستاذ واحد.

الهدف: يمكن هذا المؤشر من إعطاء فكرة عن مناخ التعلم.

طريقة الحساب: قسمة عدد الأقسام المشتركة على مجموع أقسام التعليم الابتدائي وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات:

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

يخفي هذا المؤشر فوارق مهمة بين الجهات.

تعليق:

عند حساب وتوضيح هذا المؤشر يجب الأخذ بعين الاعتبار عدد المستويات وعدد تلاميذ القسم الواحد.

المؤشر 2.4.2 : معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالابتدائي

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالابتدائي (إجمالي)	28	28	28,5	29,2	30
معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالابتدائي (حضري)	31	33	33,6	34,1	34,7
معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالابتدائي (قروي)	25	25	24,9	24,8	24,7

توضيحات منهجية :

التعريف:عدد التلاميذ المسجلين بالسلك بالنسبة لمجموع أساتذة نفس السلك.

الهدف : قياس مستوى التأطير التربوي للتلاميذ.

طريقة الحساب: قسمة مجموع تلاميذ سلك معين على مجموع أساتذة نفس السلك ثم ضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

لا يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير على جودة التعليم كالفوارق المتعلقة بكفاءة وتكوين الأساتذة، بتجاربهم المهنية وأساليب ووسائل التدريس.

وعليه، فهذا المؤشر لا يعطي فكرة واضحة عن الفوارق المتواجدة بين الجهات و بين المؤسسات التعليمية لنفس الجهة.

تعليق:

يبين العدد الكبير من التلاميذ للأستاذ الواحد أنه يتوجب على هذا الأخير أن يولي الاهتمام بعدد كبير من المتعلمين، مما سيقلل من فرص استفادتهم.

وعلى العموم، فالعدد القليل من التلاميذ في القسم الواحد سيمكن الأستاذ من ايلاء اهتمام أكبر لكل تلميذ على حدة مما يؤدي نظريا لتحقيق نتائج أفضل على المدى البعيد.

علاوة على ذلك، عند حساب وتوضيح هذا المؤشر يجب الأخذ بعين الاعتبار وجود :

- المدرسين الذين لا يتوفرون على جدول الحصص النظامية بالكامل؛
- التفويج والأقسام المشتركة...؛

كل هذه العناصر من الممكن أن تؤثر على دقة و دلالة الأرقام المتعلقة بعدد التلاميذ للأستاذ الواحد.

المؤشر 2.4.3 : نسبة الاكتظاظ بالابتدائي

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016
نسبة الاكتظاظ بالابتدائي (إجمالي)	7%	8%	11%
نسبة الاكتظاظ بالابتدائي (حضري)	9%	12%	17%
نسبة الاكتظاظ بالابتدائي (قروي)	5%	6%	6%

توضيحات منهجية :

التعريف: عدد الأقسام التي تضم 41 تلميذا أو أكثر بالنسبة للعدد الإجمالي للأقسام بالمستوى الابتدائي.

الهدف : قياس الاكتظاظ بالأقسام بالنسبة لسلك معين.

طريقة الحساب: قسمة عدد الأقسام التي تضم 41 تلميذا أو أكثر بمستوى دراسي معين على العدد الإجمالي للأقسام بالنسبة لنفس المستوى وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات:

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

لا يعطي هذا المؤشر فكرة واضحة عن الفوارق المتواجدة بين الجهات و بين المؤسسات التعليمية لنفس الجهة.

تعليق:

يصعب تحديد هذا المؤشر نظرا لارتباطه من جهة بالهجرة غير المتوقعة للسكان ومن جهة أخرى بالعرض المدرسي.

المؤشر2.4.4 : معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالإعدادي

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
معدل التلاميذ للأستاذ الواحد (إجمالي)	27	27	27,5	28,1	28,7
معدل التلاميذ للأستاذ الواحد (حضري)	27	27	27,6	28,1	28,7
معدل التلاميذ للأستاذ الواحد (قروي)	27	27	27,5	28	28,6

توضيحات منهجية :

التعريف:عدد التلاميذ المسجلين بالسلك الثانوي الإعدادي بالنسبة لمجموع أساتذة نفس السلك.

الهدف: قياس مستوى التأطير التربوي.

طريقة الحساب: قسمة مجموع تلاميذ سلك معين على مجموع أساتذة نفس السلك ثم ضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

لا يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير على جودة التعليم كالفوارق المتعلقة بكفاءة وتكوين الأساتذة وبتجاربهم المهنية وأساليب ووسائل التدريس.

وعليه، فهذا المؤشر لا يعطي فكرة واضحة عن الفوارق المتواجدة بين الجهات و بين المؤسسات التعليمية لنفس الجهة.

تعليق:

يبين العدد الكبير من التلاميذ للأستاذ الواحد أنه يتوجب على هذا الأخير أن يولي الاهتمام بعدد كبير من المتعلمين، مما سيقلل من فرص استفادتهم.

وعلى العموم، فالعدد القليل من التلاميذ في القسم الواحد سيمكن الأستاذ من إيلاء اهتمام أكبر لكل تلميذ على حدة مما يؤدي نظريا لتحقيق نتائج أفضل على المدى البعيد.

علاوة على ذلك، عند حساب وتوضيح هذا المؤشر يجب الأخذ بعين الاعتبار وجود :

- المدرسين الذين لا يتوفرون على جدول الحصص النظامية بالكامل،
- التفويج؛
- الأقسام المشتركة...؛

كل هذه الأمور من الممكن أن تؤثر على دقة و دلالة الأرقام المتعلقة بعدد التلاميذ للأستاذ الواحد.

المؤشر 2.4.5 :نسبة الاكتظاظ بالإعدادي

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015
نسبة الاكتظاظ بالإعدادي(إجمالي)	27%	29%
نسبة الاكتظاظ بالإعدادي (حضري)	27%	29%
نسبة الاكتظاظ بالإعدادي (قروي)	27%	29%

توضيحات منهجية :

التعريف: عدد الأقسام التي تضم 41 تلميذا أو أكثر بالنسبة للعدد الإجمالي للأقسام بالمستوى الإعدادي الواحد.

الهدف : توفير قياس دقيق للاكتظاظ بالأقسام بالنسبة لسلك معين.

طريقة الحساب: قسمة عدد الأقسام التي تضم 41 تلميذا أو أكثر بمستوى دراسي معين على العدد الإجمالي للأقسام النسبة لنفس المستوى وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات:

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

لا يعطي هذا المؤشر فكرة واضحة عن الفوارق المتواجدة بين الجهات و بين المؤسسات التعليمية لنفس الجهة.

تعليق:

يصعب تحديد هذا المؤشر نظرا لارتباطه من جهة بالهجرة غير المتوقعة للسكان ومن جهة أخرى بالعرض المدرسي.

3) تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج إلزامية التعليم لضمان الإنصاف والجودة

يمكن تقديم التدابير من حزمة التدابير ذات الأولوية التي تهم برنامج إلزامية التعليم لضمان الإنصاف والجودة كما يلي:

التدابير	الأهداف	الإجراءات
تحسين المنهاج الدراسي للسنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي	• تركيز العمل التربوي للمدرسين في السنوات الأربع الأولى للابتدائي على التمكن من المهارات و التعلمات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات والتفتح؛ • إرساء تقييم منهجي للمكتسبات من قبل المدرسين.	• تحديد الكفاءات الأساسية المرجو تطويرها في السنة الأولى و الثانية ابتدائي؛ • إنجاز نماذج أنشطة تربوية ملائمة لكل كفاءة و كل مستوى دراسي؛ • تطوير وملاءمة الأدوات الديداكتيكية المتنوعة لدعم الأنشطة البيداغوجية المبرمجة؛ • وضع وتنفيذ برنامج تكوين في دورتين؛ • وضع وتنفيذ برنامج مواكبة الأساتذة لتنزيل التدبير؛ • إرساء بنك للاختبارات والمسابقات يوضع رهن إشارة الأساتذة لتقييم تطور مكتسبات التلاميذ؛ • إجراء دراسة حول وقع هذا التدبير على المدرسة الابتدائية العمومية في نظر الآباء والأساتذة.
عتبات الانتقال بين الأسلاك	• ضمان التمكن من المعارف الأساسية للنجاح بالمستوى الموالي؛ • الرفع التدريجي لعتبات الانتقال بين المستويات.	• تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأساتذة في مجال الدعم المدرسي والتقويم والبيداغوجيا الفارقية؛ • إرساء وتطوير وتعميم نظام معلوماتي خاص؛ • تبني مختلف أنواع التواصل.
تقوية اللغات الأجنبية بالثانوي الإعدادي وتغيير نموذج التعلم	• تبني مقاربات جديدة لتدريس اللغات؛ • إنتاج موارد بيداغوجية وديداكتيكية ملائمة.	• إعداد نماذج لأنشطة بيداغوجية متجددة وفعالة؛ • تجريب وتقييم نماذج الأنشطة المعدة؛ • تطوير أدوات بيداغوجية متنوعة وملائمة (الموارد الرقمية، وسائط متعددة، كراسات....)؛ • إعداد نظام تكويني في تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ • تحديث مسار التكوين الأساس؛ • تكوين مفتشي اللغات الأجنبية؛ • إرساء وإنعاش فضاءات استثمار اللغات؛ • إعداد برامج تعليمية جديدة للغات (التوجيه البيداغوجي، المناهج،....)؛ • تنظيم دورات تحسيسية لفائدة مديري الإعداديات والشركاء السوسيومهنيين؛ • تطوير القراءة عبر أنشطة غير مدرسية مرتبطة بالبرامج الدراسية الجديدة (مباريات، منافسات، اولمبياد، مسرح، برنامج ACCESS).

التدابير	الأهداف	الإجراءات
مسار اكتشاف المهن	• تمكين التلاميذ خلال السنتين الأخيرتين من التعليم الابتدائي من اكتشاف المهن عن طريق إغناء المكون المدرسي؛ • تكوين الأساتذة المعنين بتلقين المكونات الجديدة وذلك عن طريق التداريب والتكوينات؛ • دمج أنشطة تطبيقية واكتشاف المهن في سيناريوهات بيداغوجية؛ • توعية التلاميذ عن طريق استقبال مهنيين من مختلف القطاعات في المؤسسات التعليمية؛ • اكتشاف العالم المهني من قبل التلاميذ عن طريق برمجة زيارات ميدانية.	• تحديد لجنة مكلفة و خاصة بالتدبير؛ • تعيين "المدارس النموذج "; • تكوين قائمة مهن وتحضير لقاءات خاصة مع مهنيين؛ • التثمين والاستفادة من التجارب السابقة الخاصة باكتشاف المهن في مختلف القطاعات.
المسار المهني بالثانوي الإعدادي	• إرساء مسار مهني بالثانوي الإعدادي؛ • مساعدة التلاميذ على صقل كفاءاتهم وتوجيههم نحو المهن المختارة؛ • تخفيض تدريجي لأعداد الشباب المغادرين لنظام التربية والتكوين بدون مؤهلات أو شهادات.	• تحديد واختيار الإعداديات والشعب؛ • تطوير الآليات البيداغوجية؛ • إعداد وتوقيع اتفاقيات الشراكة والتعاون؛ • تأهيل الإعداديات أو المراكز (إعداد القاعات، توفير التجهيزات الضرورية...)؛ • إجراء دورات تكوينية حول التدبير والتأطير؛ • إنشاء وحدات جهوية وإقليمية؛ • عقد اجتماعات تحسيسية لفائدة الشركاء الجهويين والإقليمين والمحليين؛ • نشر مذكرات توجيهية وتأطيرية على مستوى المدارس الابتدائية.
تطوير منظومة التوجيه المدرسي والمهني	• ضمان حكامة جيدة لنظام التوجيه التربوي والمهني (OSP) لتلبية تطلعات الفئة المستهدفة ومختلف المتدخلين؛ • تقديم المساعدات للتوجيه التربوي والمهني (OSP) كحق لجميع التلاميذ ؛ • تحسين الرؤية لمسارات التعليم والتكوين المهني والمهن لمختلف الفئات المستهدفة؛ • تحسين التوجيه للشباب من أجل الحد من الهدر المدرسي والرفع من فرص الشغل؛ • التوفيق بين طلبات التكوين والاحتياجات الاقتصادية.	• وضع وتفعيل جهاز متكامل للتوجيه التربوي والمهني لمختلف رتب الفئات المستهدفة؛ • دمج التوجيه التربوي والمهني ابتداء من التعليم الابتدائي؛ • تنظيم جديد لآليات التوجيه التربوي والمهني وتفعيلها مركزيا، جهويا، إقليميا ومحليا؛ • تخصيص موارد بشرية كافية ومحترفة للتوجيه التربوي والمهني؛ • إدماج مؤسساتي للشركاء في التوجيه التربوي والمهني ؛ • تكييف وتفعيل الإطار القانوني والتنظيمي لعملية التوجيه التربوي والمهني؛ • تفعيل إستراتيجية الاتصال حول مختلف آليات وخدمات التوجيه التربوي والمهني.
مؤسسات التفتح باللغات والأنشطة الثقافية والفنية	• تخصيص فضاءات لممارسة الأنشطة الثقافية و الفنية للتلاميذ الراغبين في ذلك؛ • إعداد نظام بيداغوجي خاص بهذه المؤسسات يرتكز على مقاربة التنشيط؛ • التوظيف الأمثل للموارد البشرية المؤهلة لتأطير أنشطة المؤسسات.	• تأهيل و تجهيز مؤسسات التفتح؛ • تنظيم ورشات تبادل و تقييم الأفكار و المقترحات؛ • تقوية القدرات التدبيرية.

التدابير	الأهداف	الإجراءات
المراكز الرياضية	• تمكين التلاميذ من الولوج إلى المراكز الرياضية لممارسة الأنشطة البدنية والرياضية؛ • تشجيع الأداء الرياضي المدرسي؛ • تعزيز الأخلاق و التربية على الصحة ومحاربة السلوكات الانحرافية.	• تحديد معايير إنشاء المراكز الرياضية و اختيارها؛ • بناء و إعادة تأهيل المراكز الرياضية واقتناء العتاد و المعدات؛ • إعداد برنامج تكوينات خاص بالمتدخلين في المراكز الرياضية (مسيرين/منسقين؛ أساتذة/منشطين...)؛ • تكوين الموارد البشرية على الصعيد المركزي (مسيرين/منسقين؛ أساتذة/منشطين...)؛ • إعداد دليل أنشطة رياضية خاص بالمراكز الرياضية.
تأهيل المؤسسات التعليمية؛	• تجويد ظروف التمدرس خصوصا بالمناطق صعبة الولوج .	• تجديد البنايات والتجهيزات المدرسية ؛ • تزويد مجموع المؤسسات التعليمية بالمرافق الأساسية؛ • تعويض المفكك؛ • تفعيل وترسيخ الصيانة الوقائية
توسيع العرض المدرسي	• مراجعة تدابير و إجراءات التخطيط أخذا بعين الاعتبار التغيرات البيداغوجية و كذا إشكالية نجاعة تدبير الموارد؛ • إعداد تصور و إطار وطني للعرض المدرسي و تصريفه على المستويين الجهوي والمحلي؛ • تحسين ظروف ولوج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.	• تجديد آليات التخطيط؛ • تكييف و ملاءمة نماذج العرض المدرسي؛ • وضع نظام معلوماتي جغرافي للتخطيط و القيادة؛ • إحداث المؤسسات التعليمية؛ • وضع خريطة جهوية محينة تضم عدد التلاميذ في وضعية إعاقة مع تحديد نوع هذه الأخيرة؛
التعليم الأولي	• تحديد إطار مرجعي خاص بالتعليم الأولي وتنظيمه أخذا بعين الاعتبار للخصوصيات المحلية والجهوية وكذا النماذج التطبيقية؛ • إعداد مخطط مالي عملي لتوسيع التعليم الأولي.	• إعداد المعايير والإطار المرجعي الوطني ودفتر التحملات من أجل منح رخص فتح المؤسسات أو توسيعها؛ • إرساء نظام التأطير والمراقبة الخاص بمؤسسات التعليم الأولي؛ • تعيين سلطة وصاية واضحة ووحيدة خاصة بالتعليم الأولي.
المصاحبة والتكوين عبر الممارسة	• تأطير ومواكبة الخرجين الجدد للمراكز الجهوية لمهن التربية لتسهيل إدماجهم المهني؛ • تأطير ومواكبة الأساتذة العاملين لتحسين ممارساتهم البيداغوجية داخل القسم؛ • تشجيع الأساتذة على استخدام الممارسات التربوية الجديدة؛ • دعم تبادل الخبرات والتجارب بين الأساتذة.	• تنظيم ورشة إطلاق عملية إنتاج عدة المواكبة و التأطير؛ • تنظيم ملتقى تواصلي مع الأكاديميات حول عدة المواكبة و التأطير المنتجة؛ • تحديد المناطق النموذجية(10%من المؤسسات التربوية في كل أكاديمية)؛ • تنظيم دورات لتكوين الأساتذة المرافقين؛ • تنظيم ورشات تبادل الخبرات والتجارب بين الأساتذة؛ • إنشاء مسطحة الكترونية على البوابة الإلكترونية لوزارة التربية الوطنية.
تدبير المؤسسات التعليمية	• تعزيز مهام أطر الإدارة التربوية وتحسين مساطر اختيارهم؛ • تعزيز القدرات التدبيرية لمدراء المؤسسات التربوية وتفعيل عدة مشروع المؤسسة.	• إعداد كراسة تسيير المؤسسات التربوية؛ • تقييم وتعديل هده الكراسة؛ • تحضير عدة ووسائل اختيار أطر الإدارة التربوية؛ • إنشاء مسطحة للتكوين عن بعد؛ • مراجعة معايير اختيار أطر الإدارة التربوية؛ • إنشاء مسطحة إلكترونية لتتبع مشاريع المؤسسات وأعمال مجموعات الممارسات المهنية الخاصة بها.

التدابير	الأهداف	الإجراءات
النزاهة والقيم بالمدرسة	• تعزيز التعبئة حول المدرسة والإرتقاء بقيم المواطنة وتثمين الممارسات الجيدة؛ • إعادة تنشيط البنيات وتطوير المقاربات البيداغوجية الفعالة لتغيير السلوكات الغير المقبولة.	• تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي؛ • تنظيم مباريات وتوزيع جوائز على الأساتذة بالمدارس التي تسجل بها أقل نسب الغياب؛ • مراجعة مهام واختصاصات وتكوين مجالس تدبير المؤسسات ؛ • تعميم خلايا الاستماع والوساطة والأندية التربوية الخاصة بالمواطنة وحقوق الإنسان؛ • تكوين مختصين بالإنصات والوساطة؛ • تنظيم ورشة عرض النتائج وتبادل الخبرات مع الأكاديميات؛ • تنظيم مباريات لفائدة أندية المواطنة؛ • تحيين وتحضير المذكرات والمراسلات الخاصة بالحقوق والواجبات؛ • تركيب كاميرات مراقبة داخل المؤسسات التربوية.

البرنامج 3 : التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع

1) إستراتيجية البرنامج 3 : التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع

أ. تقديم إستراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يروم الميثاق الوطني للتربية والتكوين في المادة 28 - ج إلى الإحتفاظ بالتلاميذ في السلك الثانوي التأهيلي : "يتعين أن يصل 60% من التلاميذ المسجلين بالسنة الأولى من التعليم الابتدائي نهاية التعليم الثانوي و40% ينالون الباكلوريا في أفق سنة 2011".

وتنص المادة 122 من الميثاق على تشجيع التميز" الاعتماد على مؤسسات التعليم الثانوي النموذجية المحدثة بموجب المادة 123 أدناه في اصطفاء وتشجيع وتوجيه التلاميذ المتميزين".

أما المادة 124 فتركز على إحداث تخصصات جديدة في الأقسام التحضيرية للمدارس العليا :

"على غرار الأقسام التحضيرية في الرياضيات العليا و الرياضيات الخاصة، ستحدث أقسام تحضيرية في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والبيولوجيا والقانون والاقتصاد، و تفتح معاهد متخصصة لتكوين المزيد من الأساتذة المبرزين الذين سيدرسون في هذه الشعب. ويلتحق بهذه الأقسام الطلبة الحاصلون على دبلوم الباكلوريا المتفوقون، ويمكن توجيههم بعد التخرج نحو مؤسسات ومسالك رفيعة المستوى تحدث بعد توفير الظروف الملائمة".

وفي هذا الإطار، يتوخى هذا البرنامج توسيع قاعدة التعليم الثانوي التأهيلي وما بعده، ولتحقيق هذا الهدف ستعمل الوزارة بتنسيق وبشراكة مع مختلف الفاعلين التربويين والشركاء في الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل رفع هذا التحدي في جميع جهات المملكة مع إيلاء أهمية خاصة لتمدرس الفتاة في العالم القروي مع التركيز على المناطق الصعبة الولوج.

هذا، وسيتم بذل جهود مضاعفة لفائدة المتمدرسين من أجل تمكينهم من مسار دراسي مستمر وناجح في نطاق تدخل واسع من أجل القضاء تدريجيا على الانقطاع والفشل الدراسيين أو التمدرس الغير المستمر، ولهذا تولي الوزارة الأولوية لأجرأة التدابير التالية:

- استكمال برنامج إحداث المؤسسات التعليمية وتوسيع طاقتها الاستيعابية على مستوى الثانوي التأهيلي وما بعده (الأقسام التحضيرية للمدارس العليا وأقسام شهادة تحضير التقني العالي)؛
- استكمال عمليات تأهيل المؤسسات التعليمية وتوفير البنيات التحتية وتجديد العتاد المدرسي واقتناء التجهيزات الأساسية والوسائل الديداكتيكية وإرساء نظام الصيانة الوقائية من أجل الحفاظ على جودتها؛

- تعزيز الجهود التي من شأنها تقليص تأثيرات العوامل السوسيو اقتصادية على تمدرس التلاميذ وخصوصا توسيع العرض من الداخليات؛
- تطوير التعليم التقني من أجل تشجيع الطلب وتمكين التلاميذ من اكتساب الكفايات والقدرات المهنية التي تيسر اندماجهم في سوق الشغل.

ب. المسؤول عن البرنامج

السيد الكاتب العام للوزارة.

ج. المتدخلين في القيادة

- مديرو ومسؤولو المصالح المركزية؛
- مديرو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنواب الإقليميون؛
- مديرو المؤسسات التعليمية ومراكز التكوين.

2) أهداف و مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع

تتجلى الأهداف الثلاثة لهذا البرنامج والتي تروم تحقيق طموحات المنظومة في الرفع من مستوى التكوين لدى جميع التلاميذ في التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي كما يلي :

- تمكين أغلب التلاميذ من مستويات الكفايات المطلوبة في نهاية التكوين الأساسي ومن الحصول على الشواهد المناسبة؛
- تمكين التلاميذ من تعليم ذي جودة في التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي؛
- تعزيز الارتقاء الفردي والمجتمعي للشباب بعد التعليم التأهيلي.

الهدف 1 :تمكين أغلب التلاميذ من مستويات الكفايات المطلوبة في نهاية التكوين الأساسي ومن الحصول على الشواهد المناسبة

المؤشر 3.1.1 : النسبة الصافية للتمدرس بالثانوي التأهيلي

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
النسبة الصافية للتمدرس (إجمالي)	33,2%	32,8%	34,8%	37%	39,3%
النسبة الصافية للتمدرس (حضري)	54,3%	52,4%	54,7%	57%	59,4
النسبة الصافية للتمدرس (قروي)	8,5%	9,4%	10,8%	12,5%	14,4%
النسبة الصافية للتمدرس (ذكور)	30,8%	31,3%	33,6%	36%	38,5%
النسبة الصافية للتمدرس (ذكور/حضري)	50,7%	50,2%	52,9%	55,8%	58,8%
النسبة الصافية للتمدرس (ذكور/قروي)	8,6%	9,7%	11,2%	12,9%	14,9%
النسبة الصافية للتمدرس (إناث)	35,7%	34,4%	36,2%	38,1%	40,1%
النسبة الصافية للتمدرس (اناث/ حضري)	57,9%	54,7%	56,4%	58,2%	60,1%
النسبة الصافية للتمدرس (إناث/ قروي)	8,5%	9%	10,4%	12%	13,9%

توضيحات منهجية:

التعريف: عدد المسجلين من الأطفال ذوي السن القانوني للتمدرس في مستوى التعليم الثانوي التأهيلي بالنسبة للمجموعة ذات الفئة العمرية المناسبة.

الهدف : قياس نسبة التمدرس في مستوى التعليم الثانوي التأهيلي لدى الأطفال الذين ينتمون للفئة العمرية التي تستوجب قانونيا التمدرس في هذا المستوى.

طريقة الحساب: قسمة عدد الأطفال المسجلين في مستوى معين من التمدرس والمنتمين لفئة عمرية ذات السن القانوني للتمدرس في هذا المستوى على مجموع الأطفال ذوو نفس الفئة العمرية وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

يمكن أن تظهر مجموعة من الإشكاليات عند حساب نسبة صافية للتمدرس قريبة من 100% :

- عندما لا يتوافق التاريخ المرجعي لولوج السنة الأولى ابتدائي مع تاريخ ازدياد جميع تلاميذ الزمرة الممدرسة بالابتدائي؛
- عندما تسجل نسبة مهمة من التلاميذ في الابتدائي قبل السن القانوني وتنهي السلك قبل بلوغ السن المحدد.

تعليق:

يجب أن تتوافق المعطيات المتعلقة بكل من التلاميذ الجدد والفئة موضوع حساب المؤشر مع السن القانونية لولوج التعليم الثانوي التأهيلي حيث إن قيمة هذا المؤشر لا يجب أن تتعدى 100%.

تؤكد النسبة الصافية العالية للتمدرس على نسبة المشاركة المهمة للفئة العمرية البالغة للسن القانونية للتمدرس. بينما القيمة النظرية القصوى لهذه النسبة تساوي 100% . ارتفاع النسبة الصافية للتمدرس مع الوقت، يعني أن المشاركة على المستوى المحدد من التعليم تتحسن.

تمكن مقارنة النسبة الصافية للتمدرس والنسبة الخام للتمدرس من قياس أثر التلاميذ المسجلين الذين لم يستوفوا السن القانونية للتمدرس والتلاميذ الذين تجاوزوا السن القانونية.

عند تسجيل نسبة صافية للتمدرس أقل من 100% فإن الفرق بين النسب المئوية يساوي نسبة الأطفال في سن التمدرس الذين لم يتم تسجيلهم.

المؤشر 3.1.2 : حصة التلاميذ المتأخرين بسنة أو أكثر

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
حصة التلاميذ المتأخرين بسنة واحدة	25,2%	34,5%	36,2%	37,8%	39,6%
حصة التلاميذ المتأخرين بأكثر من سنة	35,6%	38,6%	38%	37,4%	36,9%

توضيحات منهجية :

التعريف: عدد التلاميذ المتأخرين بسنة أو أكثر بالنسبة لمجموع التلاميذ في الأسلاك الثلاثة.

طريقة الحساب: قسمة عدد تلاميذ مستوى السنة الثانية من الباكلوريا المتأخرين بسنة أو أكثر من سنة خلال مشوارهم الدراسي على مجموع تلاميذ نفس المستوى ثم ضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- مديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتكوينات بين الأكاديميات (المركز الوطني للتقويم والامتحانات)؛
- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

المؤشر 3.1.3 : نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالثانوي التأهيلي (الداخليات)

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي (إجمالي)	6,77%	6,54%	6,46%	6,51%	6,52%

توضيحات منهجية :

التعريف: نسبة التلاميذ المستفيدين من الدعم الاجتماعي (الداخليات) بالنسبة لجميع التلاميذ.

الهدف : قياس نسبة المستفيدين من الدعم الاجتماعي.

طريقة الحساب : قسمة عدد التلاميذ المستفيدين من الدعم الاجتماعي (الداخليات) على مجموع تلاميذ نفس السلك وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- المديرية المكلفة بالدعم الاجتماعي؛
- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

هذا المؤشر لا يعطي رؤية دقيقة حول مردودية التلاميذ المستفيدين من الدعم الاجتماعي، فيما يخص نسبة نجاح الفئة المستفيدة من هذا الدعم.

تعليق:

يعكس هذا المؤشر المجهودات المبذولة من أجل محاربة الهدر المدرسي خصوصا بالعالم القروي.، وللإشارة فإنه خلال المرحلة الممتدة بين 2014 و2018 فإن أعداد المستفيدات والمستفيدين من الداخليات بهذا السلك سيعرف ارتفاعا ملموسا يقدر ب 20%.

المؤشر 3.1.4 : نسبة الانقطاع عن الدراسة بالسلك التأهيلي

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
نسبة الانقطاع عن الدراسة (إجمالي)	11,9%	13,9%	14,4%	14,9%	15,4%
نسبة الانقطاع عن الدراسة (ذكور)	11,6%	14,3%	14,8%	15,4%	15,9%
نسبة الانقطاع عن الدراسة (إناث)	12,1%	13,6%	13,9%	14,3%	14,7%

توضيحات منهجية:

التعريف: نسبة التلاميذ في زمرة محددة والمسجلين بسنة دراسية معينة والذين ينقطعون عن الدراسة خلال السنة الدراسية الموالية.

الهدف : تقييم ظاهرة الهدر المدرسي قبل الحصول على شهادة نهاية الدراسة لدى زمرة معينة ومدى تأثيرها على المردودية الداخلية للمنظومة التعليمية، بالإضافة لذلك يمكن هذا المؤشر الأساسي من تحليل وتوقع المسار الدراسي للتلاميذ خلال سلك معين.

طريقة الحساب: جمع نسبتي النجاح والتكرار لمستوى محدد خلال سنة دراسية معينة وطرح هذا المجموع من 100 للحصول على نسبة الانقطاع بالسنة المذكورة.

مصادر المعطيات:

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر:

يتم احتساب نسبة الانقطاع انطلاقا من قاعدة بيانات خاصة بالعدد الإجمالي للتلاميذ والمكررين منهم في سنة دراسية معينة خلال موسمين دراسيين متتاليين. لذلك يجب التحقق من تناسق المعطيات مع مرور الوقت ومابين المواسم الدراسية. في بعض الأحيان تكون هذه المعطيات مجانبة للحقيقة (مثال انتقال التلاميذ مابين المؤسسات التلاميذ خلال مشوارهم الدراسي).

تعليق:

يعتبر هذا المؤشر مهما من أجل تحليل وتوقع المسار التعليمي للتلاميذ خلال سلك دراسي معين.

وعليه، فالنسبة المرتفعة للانقطاع المدرسي تعبر عن وجود مشاكل متعلقة بالنجاعة الداخلية للمنظومة التربوية. وتمكن مقارنة نسب الانقطاع بين المستويات الدراسية من التعرف على المستويات الدراسية التي يجب استهدافها من طرف السياسات التعليمية.

المؤشر 3.1.5 : نسبة النجاح بالباكلوريا

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017
نسبة النجاح بالباكلوريا (عمومي)	57,12%	63,17%	65%	67%
نسبة النجاح بالباكلوريا (ذكور)	54,25%	60,45%	62%	64%
نسبة النجاح بالباكلوريا (إناث)	60,18%	66,01%	67%	68%
نسبة نجاح تلاميذ الشعب العلمية والتقنية (عمومي)	61,8%	67,9%	69,7%	71,7%

توضيحات منهجية :

التعريف: عدد التلاميذ الناجحين في الباكلوريا بالنسبة لتلاميذ السنة الثانية من سلك الباكلوريا مع إبراز نسبة نجاح تلاميذ الشعب العلمية والتقنية تماشيا مع مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين التي تولي أهمية بالغة لهذا النوع من التعليم.

الهدف: قياس مردودية المنظومة التربوية.

طريقة الحساب: قسمة عدد التلاميذ الناجحين في الباكلوريا على مجموع تلاميذ السنة الثانية من سلك الباكلوريا ثم ضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- مديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتكوينات بين الأكاديميات (المركز الوطني للتقويم والامتحانات)؛
- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- المديرية المكلفة بالتعليم التقني والحياة المدرسية؛
- الأكاديميات الجهوية.

محدودية المؤشر :

لا تظهر هذه النسبة الفوارق بين مختلف أقطاب الشعب و بين الجهات و كذا بين الوسطين الحضري و القروي.

تعليق:

لا يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار المترشحون الأحرار حيث أن المترشحين المتمدرسين هم المعنيون بالمجهودات المبذولة من طرف الدولة بخصوص التمدرس.

فيما يخص أقطاب الشعب، يتعلق الأمر ب:

- القطب الأدبي و الأصيل الذي يضم الشعب الآتية:
  - شعب الآداب و العلوم الإنسانية (تخصص آداب و تخصص علوم إنسانية)؛
  - شعب التعليم الأصيل (العلوم الشرعية وعلوم اللغة).

- قطب الشعب العلمية و التقنية الذي يضم الشعب الآتية:
  - شعب العلوم التجريبية (تخصصات فيزياء كيمياء (PC)، علوم الحياة والأرض (SVT)، العلوم الزراعية)؛
  - شعب العلوم الرياضية؛
  - شعب علوم الاقتصاد و التدبير؛
  - شعب علوم التقنيات الميكانيكية؛
  - شعب علوم التقنيات الكهربائية؛
  - شعب الفنون التطبيقية.

المؤشر 3.1.6 : نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بدون تكرار (إجمالي)	10,1%	8,6%	8,7%	8,7%	8,7%
نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بدون تكرار (ذكور)	6,5%	5,3%	5,3%	5,2%	5,2%
نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بدون تكرار (إناث)	16,4%	14,7%	14,9%	15,1%	15,3%
نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بالتكرار (إجمالي)	34,6%	30%	30%	30,1%	30,1%
نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بالتكرار (ذكور)	28,1%	23,7%	23,6%	23,6%	23,5%
نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بالتكرار (إناث)	41,8%	37,2%	37,3%	37,4%	37,4%

توضيحات منهجية:

التعريف: نسبة تلاميذ الزمرة الواحدة المسجلين في السنة الأولى ابتدائي و الذين استكملوا الأسلاك الثلاثة.

الهدف : قياس مردودية المنظومة التربوية.

طريقة الحساب: قسمة عدد التلاميذ الجدد بالسنة الثانية باكلوريا على مجموع التلاميذ في سن السابعة عشر من العمر وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات:

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

المؤشر 3.1.7 : نسبة تلاميذ الشعب العلمية والتقنية

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017
نسبة تلاميذ الشعب العلمية والتقنية (إجمالي)	60,9%	62%	61,9%	62,3%
نسبة تلاميذ الشعب العلمية والتقنية(ذكور)	62,1%	61,9%	61,6%	61,6%
نسبة تلاميذ الشعب العلمية والتقنية (إناث)	60,8%	61,8%	62,5%	63,3%

توضيحات منهجية :

التعريف:عدد تلاميذ الشعب العلمية والتقنية بالنسبة لمجموع تلاميذ التعليم الثانوي التأهيلي.

الهدف: قياس المجهود المبذول لتشجيع التمدرس بالشعب العلمية والتقنية.

طريقة الحساب:قسمة عدد تلاميذ الشعب العلمية والتقنية على مجموع تلاميذ التعليم الثانوي التأهيلي ثم ضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- المديرية المكلفة بالتعليم التقني والحياة المدرسية؛
- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

المؤشر 3.1.8 : نسبة تلاميذ الباكلوريا الدولية

الوحدة	منجزات 2014[1]	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
عدد تلاميذ شعب الباكلوريا الدولية (إجمالي)	-	9662	26.759	30.000	34.000
نسبة تلاميذ الشعب الباكلوريا الدولية	-	1%	2, 4%	2,7 %	-

توضيحات منهجية :

التعريف:تمثل هذه النسبة التلاميذ الذين يدرسون المواد العلمية والتقنية سواء باللغة الفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية بالثانوي التأهيلي.

الهدف: إبراز المجهودات المبذولة من طرف الوزارة في تدريس المواد العلمية والتقنية باللغات الدولية.

طريقة الحساب : قسمة عدد تلاميذ شعبة الباكلوريا الدولية على مجموع تلاميذ باقي الشعب ثم ضرب الحاصل في 100.

[1] تعتبر سنة 2014 سنة تجريبية

مصادر المعطيات :

- المديرية المكلفة بالتعليم التقني والحياة المدرسية؛
- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

تعليق:

عند حساب وتوضيح هذا المؤشر يجب الأخذ بعين الاعتبار أن إحداث شعبة الباكلوريا الدولية تدبير جديد تم تنزيله ابتداء من سنة 2015 لذا فان نسبة تلاميذ هذه الشعبة سيكون محدودا خلال السنوات الأولى من أجرأة هذا التدبير.

المؤشر 3.1.9 : نسبة تلاميذ الباكلوريا المهنية

يبلغ عدد التلاميذ بهذه الشعب خلال سنة 2015 ما يناهز **163** تلميذا ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى **3326** تلميذا برسم سنة 2016.

توضيحات منهجية :

التعريف:عدد تلاميذ شعبة الباكلوريا المهنية بالنسبة لمجموع تلاميذ باقي الشعب بالثانوي التأهيلي.

الهدف: إبراز المجهودات المبذولة من طرف الوزارة في تشجيع التكوين المهني.

طريقة الحساب:قسمة عدد تلاميذ شعبة الباكلوريا المهنية على مجموع تلاميذ باقي الشعب ثم ضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- المديرية المكلفة بالتعليم التقني والحياة المدرسية؛
- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

تعليق:

عند حساب وتوضيح هذا المؤشر يجب الأخذ بعين الاعتبار أن إحداث شعبة الباكلوريا المهنية تدبير جديد تم تنزيله ابتداء من سنة 2015 في أفق توسيعه خلال السنوات المقبلة، لذا فنسبة تلاميذ هذه الشعبة سيكون محدودا خلال السنوات الأولى من أجرأة هذا التدبير.

الهدف 2 : تمكين التلاميذ من تعليم ذي جودة في التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي

المؤشر 3.2.1 : معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالثانوي التأهيلي

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالثانوي التأهيلي (عمومي)	20	19	18,7	18,4	18,08

توضيحات منهجية :

التعريف:عدد التلاميذ المسجلين بسلك الثانوي التأهيلي بالنسبة لمجموع أساتذة نفس السلك.

الهدف: قياس مستوى التأطير التربوي للتلاميذ.

طريقة الحساب: قسمة مجموع تلاميذ سلك معين على مجموع أساتذة نفس السلك ثم ضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

محدودية المؤشر :

لا يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار العوامل التي قد تخل بجودة التعليم كالفوارق بين مؤهلات المدرسين وتجاربهم المهنية وإطارهم الفعلي وطرائق وآليات التدريس وظروف الاشتغال بالأقسام.

عمليا، يعطي هذا المؤشر نظرة شمولية حول معدل التلاميذ للأستاذ الواحد في حين لا يسمح بالتمييز بين الشعب و المواد.

تعليق:

كلما ارتفع عدد التلاميذ بالنسبة للأستاذ الواحد كلما قل مستوى التأطير التربوي للأستاذ بالمتعلمين.

المؤشر 3.2.2 : نسبة الاكتظاظ بالثانوي التأهيلي (41 فما أكثر)

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
نسبة الاكتظاظ بالثانوي التأهيلي	28,9%	22,9%	22%	21,1%	20,3%

توضيحات منهجية :

التعريف: عدد الأقسام التي تضم 41 تلميذا أو أكثر بالنسبة للعدد الإجمالي للأقسام بالمستوى الثانوي التأهيلي

الهدف : توفير قياس دقيق للاكتظاظ بالأقسام بالنسبة لسلك معين.

طريقة الحساب: قسمة عدد الأقسام التي تضم 41 تلميذا أو أكثر بمستوى دراسي معين على العدد الإجمالي للأقسام النسبة لنفس المستوى وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات:

- مديرية الإستراتيجية والإحصاء والتخطيط؛
- الأكاديميات الجهوية والنيابات الجهوية.

محدودية المؤشر:

لا يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار الفوارق بين الجهات وبين المؤسسات التعليمية بنفس الجهة.

تعليق:

يصعب التحكم بهذا المؤشر نظرا لحركة الهجرة من جهة و العرض التربوي من جهة أخرى.

المؤشر 3.2.3 : معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالأقسام التحضيرية للمدارس العليا

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015
معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالأقسام التحضيرية للمدارس العليا	7,86	8

توضيحات منهجية :

التعريف:عدد التلاميذ المسجلين بالأقسام التحضيرية للمدارس العليا بالنسبة لمجموع أساتذة نفس السلك.

الهدف: قياس مستوى التأطير التربوي لتلاميذ الأقسام التحضيرية للمدارس العليا.

طريقة الحساب: قسمة مجموع تلاميذ سلك معين على مجموع أساتذة نفس السلك ثم ضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- المركز الوطني للتجديد التربوي والتجريب.

الهدف 3 : تعزيز الارتقاء الفردي والمجتمعي للشباب بعد التعليم التأهيلي

المؤشر 3.3.1 نسبة متابعة الدراسة للحاصلين على الباكلوريا

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015
عدد التلاميذ بالأقسام التحضيرية للمدارس العليا (إجمالي)	7 800	8 063
نسبة متابعة الدراسة للحاصلين على الباكلوريا بالأقسام التحضيرية للمدارس العليا (إجمالي)	4%	4%
عدد التلاميذ بمراكز تحضير شهادة التقني العالي (إجمالي)	4 200	4 110
نسبة متابعة الدراسة للحاصلين على الباكلوريا بمراكز تحضير شهادة التقني العالي (إجمالي)	2%	2%
عدد الطلبة الجدد بالجامعات (إجمالي)	184 743	195 600
نسبة متابعة الدراسة للحاصلين على الباكلوريا بالجامعات (إجمالي)	90%	85%

توضيحات منهجية :

التعريف: عدد التلاميذ الجدد الحاصلين على الباكلوريا والمسجلين بالأقسام التحضيرية للمدارس العليا وبأقسام تحضير شهادة التقني العالي وبالجامعات.

الهدف: قياس المجهود المبذول لتشجيع التمدرس بالتعليم ما بعد الثانوي.

طريقة الحساب: قسمة عدد التلاميذ الجدد الحاصلين على الباكلوريا والمسجلين بالأقسام التحضيرية للمدارس العليا أو بأقسام تحضير شهادة التقني أو بالجامعات على مجموع الحاصلين على الباكلوريا ثم ضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات :

- المركز الوطني للتجديد التربوي والتجريب؛
- المديرية المكلفة بالتعليم التقني والحياة المدرسية.

محدودية المؤشر :

عدد المتمدرسين بالأقسام التحضيرية وبمراكز تحضير شهادة التقني العالي رهين بالطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات.

تعليق:

النسبة المتبقية من التلاميذ الحاصلين على الباكلوريا والغير المسجلين بإحدى أنواع التعليم أعلاه يتوزعون بين التكوين المهني وسوق الشغل.

المؤشر 3.3.2 : نسبة النجاح في المباراة الوطنية لولوج المدارس العليا

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015
نسبة النجاح في المباراة الوطنية لولوج المدارس العليا	62,4%	72%

توضيحات منهجية:

التعريف :عدد التلاميذ الناجحين في الأقسام التحضيرية الذين تمكنوا من ولوج المدارس العليا.

الهدف:قياس قدرة الاستقبال بالمدارس العليا.

طريقة الحساب : قسمة عدد التلاميذ الذين ولجوا المدارس العليا على العدد الإجمالي للتلاميذ الناجحين في الأقسام التحضيرية.

مصادر المعطيات:

المركز الوطني للتجديد التربوي والتجريب.

محدودية المؤشر:

يبقى عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس العليا رهينا بالطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات.

تعليق:

ينبغي التذكير أن نسبة نجاح التلاميذ بالمباراة الوطنية لولوج المدارس العليا مرتبطة بالطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات، لذا ينبغي توسيع العرض لتطوير هذه النسبة.

3) تقديم المشاريع/ أو العمليات المرتبطة ببرنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع

يمكن تقديم التدابير من حزمة التدابير ذات الأولوية التي تهم برنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع كما يلي :

التدابير	الأهداف	الإجراءات
المسالك الدولية للباكالوريا المغربية	• تشجيع تلاميذ الثانوي التأهيلي على تحسين مستوياتهم في اللغات الأجنبية؛ • ملاءمة الهندسة البيداغوجية لاختيارات ومتطلبات التعليم المزدوج؛ • تمكين تلاميذ الثانوي التأهيلي من تحكم أفضل في لغة أجنبية (فرنسي، انجليزي أو اسباني) في إطار دراسة المواد الأخرى؛ • الرفع من مستوى التأهيل اللغوي للمدرسين؛ • تكييف نظام التوجيه والامتحانات لمسارات التعليم المزدوج.	• إنشاء بنيات الاستقبال من أجل توسيع تدريجي لنمط التدريس المزدوج؛ • تطوير المحتوى البيداغوجي وتعزيز تدريس اللغات الأجنبية؛ • تقوية كفاءات المدرسين وهيئة التأطير المكلفين بشعبة المسالك الدولية للباكالوريا المغربية.
الباكلوريا المهنية	• تعزيز التقارب بين منظومة التربية والتكوين وسوق الشغل؛ • توسيع وتثمين المسار المهني على مستوى منظومة التربية والتكوين؛ • تمكين الحاصلين على الشهادة المهنية من متابعة دراساتهم العليا.	• تحديد والمصادقة على الشعب مع الشركاء المعنيين؛ • إرساء شبكة للمؤسسات المعنية؛ • إعداد مناهج دراسية بالنسبة للشعب الجديدة؛ • إعداد النصوص والمذكرات التنظيمية وتحيينها بالنسبة للشعب الغير المتوفرة.
تطوير منظومة التوجيه المدرسي والمهني	• ضمان حكامة جيدة لنظام التوجيه التربوي والمهني (OSP) لتلبية تطلعات الفئة المستهدفة ومختلف المتدخلين؛ • تقديم المساعدات للتوجيه التربوي والمهني (OSP) كحق لجميع التلاميذ ؛ • تحسين الرؤية لمسارات التعليم والتكوين المهني والمهن لمختلف الفئات المستهدفة؛ • تحسين التوجيه للشباب من أجل الحد من الهدر المدرسي والرفع من فرص الشغل؛ • التوفيق بين طلبات التكوين والاحتياجات الاقتصادية.	• وضع وتفعيل جهاز متكامل للتوجيه التربوي والمهني لمختلف رتب الفئات المستهدفة؛ • دمج التوجيه التربوي والمهني ابتداء من التعليم الابتدائي؛ • تنظيم جديد لآليات التوجيه التربوي والمهني وتفعيلها مركزيا، جهويا، إقليميا ومحليا؛ • تخصيص موارد بشرية كافية ومحترفة للتوجيه التربوي والمهني؛ • إدماج مؤسساتي للشركاء في التوجيه التربوي والمهني ؛ • تكييف وتفعيل الإطار القانوني والتنظيمي لعملية التوجيه التربوي والمهني؛ • تفعيل إستراتيجية الاتصال حول مختلف آليات وخدمات التوجيه التربوي والمهني.
مؤسسات التفتح باللغات والأنشطة الثقافية والفنية	• تخصيص فضاءات لممارسة الأنشطة الثقافية والفنية للتلاميذ الراغبين في ذلك؛ • إعداد نظام بيداغوجي خاص بهذه المؤسسات يرتكز على مقاربة التنشيط؛ • التوظيف الأمثل للموارد البشرية المؤهلة لتأطير أنشطة المؤسسات.	• تأهيل و تجهيز مؤسسات التفتح؛ • تنظيم ورشات تبادل وتقييم الأفكار والمقترحات؛ • تقوية القدرات التدبيرية.

التدابير	الأهداف	الإجراءات
المراكز الرياضية	• تمكين التلاميذ من الولوج إلى المراكز الرياضية لممارسة الأنشطة البدنية والرياضية؛ • تشجيع الأداء الرياضي المدرسي؛ • تعزيز الأخلاق والتربية على الصحة ومحاربة السلوكات الانحرافية.	• تحديد معايير إنشاء المراكز الرياضية و اختيارها؛ • بناء و إعادة تأهيل المراكز الرياضية واقتناء العتاد و المعدات؛ • إعداد برنامج تكوينات خاص بالمتدخلين في المراكز الرياضية (مسيرين/منسقين؛ أساتذة/منشطين...)؛ • تكوين الموارد البشرية على الصعيد المركزي (مسيرين/منسقين؛ أساتذة/منشطين...)؛ • إعداد دليل أنشطة رياضية خاص بالمراكز الرياضية.
روح المبادرة والحس المقاولاتي	• التوفر على إستراتيجية واضحة من أجل الارتقاء بروح المقاولة والمبادرة؛ • تقريب المدرسة من المقاولة؛ • تحسيس التلاميذ بأهمية روح المقاولة؛ • مساعدة التلميذ على اكتشاف إمكانياته ومهاراته وقدراته في تدبير الأخطار المرتبطة بالمقاولة.	• تقييم تجارب الوزارة في ما يخص برنامج "إنجاز" ومؤسسة "بنك المغرب" من أجل تثمين المكتسبات؛ • تحديد المتدخلين المحتملين/تشخيص الوضعية/تقاسم التجارب والممارسات الجيدة والعمل على إدخال التعديلات الضرورية.
تأهيل المؤسسات التعليمية؛	• تجويد ظروف التمدرس خصوصا بالمناطق صعبة الولوج .	• تجديد البنايات والتجهيزات المدرسية؛ • تزويد مجموع المؤسسات التعليمية بالمرافق الأساسية؛ • تعويض المفكك؛ • تفعيل وترسيخ الصيانة الوقائية.
توسيع العرض المدرسي	• مراجعة تدابير وإجراءات التخطيط أخذا بعين الاعتبار التغيرات البيداغوجية وكذا إشكالية نجاعة تدبير الموارد؛ • إعداد تصور وإطار وطني للعرض المدرسي وتصريفه على المستويين الجهوي والمحلي؛ • تحسين ظروف ولوج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.	• تجديد آليات التخطيط؛ • تكييف و ملاءمة نماذج العرض المدرسي؛ • وضع نظام معلوماتي جغرافي للتخطيط والقيادة؛ • إحداث المؤسسات التعليمية؛ • وضع خريطة جهوية محينة تضم عدد التلاميذ في وضعية إعاقة مع تحديد نوع هذه الأخيرة؛
المصاحبة والتكوين عبر الممارسة	• تأطير ومواكبة الخرجين الجدد للمراكز الجهوية لمهن التربية لتسهيل إدماجهم المهني؛ • تأطير ومواكبة الأساتذة العاملين لتحسين ممارساتهم البيداغوجية داخل القسم؛ • تشجيع الأساتذة على استخدام الممارسات التربوية الجديدة؛ • دعم تبادل الخبرات والتجارب بين الأساتذة	• تنظيم ورشة إطلاق عملية إنتاج عدة المواكبة والتأطير؛ • تنظيم ملتقى تواصلي مع الأكاديميات حول عدة المواكبة و التأطير ؛ • تحديد المناطق النموذجية(10%من المؤسسات التربوية في كل أكاديمية)؛ • تنظيم دورات لتكوين الأساتذة المرافقين؛ • تنظيم ورشات تبادل الخبرات والتجارب بين الأساتذة؛

التدابير	الأهداف	الإجراءات
تدبير المؤسسات التعليمية	• تعزيز مهام أطر الإدارة التربوية وتحسين مساطر اختيارهم؛ • تعزيز القدرات التدبيرية لمدراء المؤسسات التربوية وتفعيل عدة مشروع المؤسسة.	• إعداد كراسة تسيير المؤسسات التربوية؛ • تقييم وتعديل هده الكراسة؛ • تحضير عدة ووسائل اختيار أطر الإدارة التربوية؛ • إنشاء مسطحة للتكوين عن بعد؛ • مراجعة معايير اختيار أطر الإدارة التربوية؛ • إنشاء مسطحة إلكترونية لتتبع مشاريع المؤسسات وأعمال مجموعات الممارسات المهنية الخاصة بها.
النزاهة والقيم بالمدرسة	• تعزيز التعبئة حول المدرسة والإرتقاء بقيم المواطنة وتثمين الممارسات الجيدة؛ • إعادة تنشيط البنيات وتطوير المقاربات البيداغوجية الفعالة لتغيير السلوكات الغير مقبولة.	• تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي؛ • تنظيم مباريات وتوزيع جوائز على الأساتذة بالمدارس التي تسجل بها أقل نسب الغياب؛ • مراجعة مهام واختصاصات وتكوين مجالس تدبير المؤسسات ؛ • تعميم خلايا الاستماع والوساطة والأندية التربوية الخاصة بالمواطنة وحقوق الإنسان؛ • تكوين مختصين بالإنصات والوساطة؛ • تنظيم ورشة عرض النتائج وتبادل الخبرات مع الأكاديميات؛ • تنظيم مباريات لفائدة أندية المواطنة؛ • تحيين وتحضير المذكرات والمراسلات الخاصة بالحقوق والواجبات؛ • تركيب كاميرات مراقبة داخل المؤسسات التربوية.

البرنامج 4 : التربية غير النظامية

1) إستراتيجية برنامج التربية غير النظامية

أ. ملخص إستراتيجية برنامج التربية غير النظامية والأهداف العامة

يعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين التربية غير النظامية ومحو الأمية الدعامة الثانية في إصلاح منظومة التربية والتكوين ونشر التعليم. حيث ينص في مجاله الثاني،المادة 31، على أن فئة الشباب أقل من 20 سنة الذين لم تتح لهم فرصة التمدرس، أو الذين انقطعوا عن الدراسة في سن مبكرة مما أدى إلى رجوعهم إلى الأمية، يحتاجون إلى فرصة ثانية في إطار التربية غير النظامية.

وفي المادة 36، يؤكد هذا الميثاق على أن التربية غير النظامية تهم الأطفال واليافعين غير المدرسين أو المنقطعين عن الدراسة المتراوحة أعمارهم ما بين 8 و16 سنة مما يلزم وضع برنامج وطني شامل للتربية غير النظامية وتنفيذه كما تسعى هذه العملية إلى إكسابهم المعارف الضرورية وإعطائهم فرصة ثانية للاندماج أو إعادة الاندماج في أسلاك التربية والتكوين وذلك بوضع جسور تسمح لهم بالإلتحاق بهذه الأسلاك طبقا للمادتين 43 و44 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وهذه الفئة من الأطفال واليافعين يجب أن تستفيد من برامج مكثفة وفق تنظيم بيداغوجي يأخذ بعين الاعتبار حاجيات المستفيدين والأسباب التي أدت إلى عدم تمدرسهم أو إلى تعثرهم الدراسي.

لقد استطاع المغرب أن يحرز تقدما مهما في محاربة الهدر المدرسي وعدم التمدرس، وهو مستمر في دعم العمليات المنجزة في هذا المجال، خاصة لفائدة الفتيات وتثمين المجهودات لضمان تمدرسهم وإدماجهم السوسيو مهني خاصة لليافعين غير المدرسين.

لقد انطلق مشروع مدرسة الفرصة الثانية سنة 1997 كمقاربة جديدة تتمثل في مدرسة تذهب نحو الطفل المستهدف عوض العرض المدرسي التقليدي، وذلك بتوفير فرصة ثانية للحق في التربية والتكوين للأطفال غير المدرسين من أجل إعادة إدماجهم في النسيج التكويني والإنتاجي. وتتمثل الآلية التي يشتغل بها برنامج التربية غير النظامية في الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، التي توفر ميزات القرب والقدرة على التكيف مع خصوصيات الأطفال المستهدفين.

ومنذ موسم 2006/2005، وبتوصية من اللجنة الوزارية المكلفة بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية، بدا تدخل التربية غير النظامية في مجال الوقاية من عدم التمدرس والأمية من المنبع، عبر إرساء اليقظة التربوية لمحاربة ظاهرة الإنقطاع المدرسي.

وضعت المديرية المكلفة بالتربية غير النظامية برنامج إعادة تمدرس وإدماج الأطفال الغير المدرسين الذي يهدف إلى تقديم تربية أساسية للأطفال الغير المدرسين من أجل إدماجهم في التعليم النظامي أو شعب التكوين

بالتعلم والتكوين المهني، كما يهدف البرنامج إلى وضع مقاربة وقائية تهدف إلى إرساء نظام يقظة تربوية لمحاربة الإنقطاع الدراسي والمواكبة الدراسية للمدمجين.

وفي أفق الاستفادة من التجارب الدولية، وقعت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني عدة اتفاقيات شراكة مع المنظمات الدولية "اليونسكو،اليونيسيف،..."، بالإضافة إلى مشاريع تعاون جديدة كمشروع دعم تنفيذ إستراتيجية التربية غير النظامية مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)، ومشروع الدعم التقني لبرامج التربية غير النظامية وتحسين الجودة مع الاتحاد الأوروبي.

وتجدر الإشارة الى أن برامج التربية غير النظامية تستهدف فئة مهمة من الأطفال المحرومين من الحق في التعليم تقدر حاليا بـ 800.000 طفل وطفلة غير ممدرسين يوجدون تحت إلزامية التعليم الإجباري حسب تقديرات سنة 2013، ينضاف إليهم سنويا حوالي 100.000 تلميذ وتلميذة يغادرون المدرسة قبل إتمام التعليم الإلزامي.

وتتعدد العوامل التي تؤدي إلى تفاقم هذه الظاهرة منها:

- العوامل المرتبطة بالعرض المدرسي (بنيات الاستقبال، الموارد البشرية، جودة العرض البيداغوجي وجاذبية المدرسة،...)؛
- العوامل المرتبطة بالوضعيات الإجتماعية (الفقر، الهجرة، تفكك الأسرة، العزلة،...)؛
- الحدود الموضوعية لتعميم التمدرس (من 3 إلى 6% من الأطفال لا يمكن للمدرسة أن تستقطبهم لأسباب متعلقة بالعرض أو بخاصيات الفئات المستهدفة).

ولمعالجة هذه الإشكالية، فإن التربية غير النظامية تتحدد كعرض تربوي مكمل للتعليم الإلزامي:

حيث تعتبر فرصة ثانية للأطفال الذين لا تستقطبهم المنظومة بطرائق ومنهجية مختلفة (القرب، المرونة، التلاؤم) من جهة، وكذا مساهم في سد منابع الهدر والإنقطاع المدرسي من خلال إرساء اليقظة التربوية بالمؤسسات التعليمية عبر آليات الاستباق والوقاية والمواكبة المدرسية والإنصات والوساطة من جهة أخرى.

هذا، وتبقى ضرورة بذل مجهودات أخرى لتحقيق الأهداف المتوخاة من البرنامج وذلك من خلال عدة إجراءات:

- توسيع عرض التربية غير النظامية؛
- إنجاز مناهج جديدة تتلاءم مع حاجيات المستفيدين؛
- تأطير وتأهيل مختلف المتدخلين؛
- تحسين جودة التعلمات؛
- وضع أدوات التتبع والتقويم.

ب. المسؤول عن البرنامج

السيد الكاتب العام للوزارة.

ج. الفاعلين المكلفين بقيادة البرنامج

- مديرو ومسؤولو المصالح المركزية؛
- مديرو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنواب الإقليميون؛
- القطاعات الحكومية والجمعيات غير الحكومية الشريكة.

1. الأهداف ومؤشرات القياس للبرنامج:

تتمثل أهم الأهداف الخاصة ببرنامج التربية غير النظامية في:

- ضمان التمدرس والإدماج في التعليم النظامي للأطفال الغير المدرسين والمنقطعين عن الدراسة المتراوحة أعمارهم ما بين (8-11 سنة)؛
- تأهيل الأطفال واليافعين 12-15 سنة الراغبين في التعلم أو الإدماج في التكوين المهني وتوفير برامج التأهيل الحرفي والمواكبة لليافعين والشباب 15-20 سنة من أجل الإدماج السوسيو– مهني؛
- مواكبة أطفال التربية غير النظامية المدمجين في التعليم النظامي وتعزيز التعبئة المجتمعية من خلال تحسيس مختلف الشركاء من أجل الإدماج المباشر للأطفال الغير المدرسين.

الهدف 1: ضمان التمدرس والإدماج في التعليم النظامي للأطفال غير المدرسين أوالمنقطعين عن الدراسة المتراوحة أعمارهم ما بين (8-11 سنة)

المؤشر4.1.1 : عدد الأطفال غير المدرسين أو المنقطعين عن الدراسة (8-11 سنة) المسجلين والمدمجين في التعليم النظامي من خلال المكون الخاص بإعادة التمدرس والإدماج في التعليم النظامي (RSS)[1]

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
عدد الأطفال غير المدرسين (8-11 سنة) خارج منظومة التعليم	63.350	61.177	50.220	33.373	22.643
عدد الأطفال المسجلين حسب نموذج إعادة التمدرس والإدماج في التعليم النظامي (RSS/ 8-11 ans)	23.241	23.000	23.000	20.000	20.000
نسبة الإدماج من خلال النموذج RSS	32%	34%	35%	35%	35%
منها نسبة الإناث	48 %	54%	54%	54%	54%

توضيحات منهجية:

التعريف: عدد الأطفال غير المدرسين أوالمنقطعين عن الدراسة المتراوحة أعمارهم ما بين 8 و11 سنة المسجلين في مشروع برنامج الفرصة الثانية الجيل الجديد حسب مكون إعادة التمدرس والإدماج في التعليم النظامي E2C-NG/RSS الذي يهتم بتمدرس وإدماج الفئة المستهدفة في التعليم النظامي.

[1] للمزيد من التوضيحات، أنظر الفقرة الخاصة بتقديم المشاريع الخاصة ببرنامج التربية غير النظامية، فمكون RSS يخص تمدرس الأطفال غير المدرسين والمنقطعين عن الدراسة وإدماجهم في التعليم النظامي.

الهدف: توفير معلومات حول خريطة المستفيدين من مشروع برنامج الفرصة الثانية الجيل الجديد حسب مكون إعادة التمدرس والإدماج في التعليم النظامي E2C-NG/RSS .

طريقة الحساب: قسمة عدد المدمجين في التعليم النظامي خلال السنة الدراسية N على مجموع المسجلين والمستفيدين من مشروع E2C-NG/RSS خلال السنة الدراسية N-1.

مصادر المعطيات:

- الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين؛
- النيابات الإقليمية.

تعليق:

خلال السنة الدراسية 2012-2013 بلغ عدد الأطفال المسجلين في هذا المشروع ما مجموعه 45.267 مستفيدا منها 27.045 مستفيدا في سلك الإستدراك الذي يهم الأقسام التي لا تتوفر على أساتذة خصوصا بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة. ويعتبر تدخل التربية الغير نظامية من خلال سلك الإستدراك مؤقتا. وبهذا الخصوص وفي إطار تحسين جودة التدابير / المشاريع المستهدفة عملت المديرية المعنية على الإبقاء على الأهداف المسطرة في حدود 25.000 مسجل.

الهدف 2: تأهيل الأطفال واليافعين 12-15 سنة الراغبين في التعلم أوالإدماج في التكوين المهني وتوفير برامج التأهيل الحرفي والمواكبة لليافعين 15-20 سنة من أجل الإدماج السوسيو– مهني

المؤشر4.2.1: عدد الأطفال غير المدرسين أو المنقطعين عن الدراسة (12.15 سنة) المسجلين والمدمجين حسب المكون الخاص بالإعداد للإدماج المهني[1] (PIP)

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017
عدد الأطفال غير المدرسين (12-15 سنة) خارج منظومة التعليم	33.6200	27.2953	22.6464	199.706
عدد الأطفال المسجلين(PIP/12-15 ans)	25.000	26.000	29.000	30.000
نسبة الإدماج من خلال المكون PIP	30%	35%	40%	40%
منها نسبة الإناث	54%	54%	54%	54%

توضيحات منهجية:

التعريف: عدد الأطفال غير المدرسين والمنقطعين عن الدراسة المتراوحة أعمارهم ما بين 12 و15 سنة المسجلين في مشروع برنامج الفرصة الثانية الجيل الجديد حسب نموذج الإعداد للإدماج المهني (PIP) والخاص بالإعداد للإدماج في التعليم النظامي الإعدادي أو للاستئناس المهني الحرفي.

[1] للمزيد من التوضيحات، أنظر الفقرة الخاصة بتقديم المشاريع الخاصة ببرنامج التربية غير النظامية فالمكون الخاص بالإعداد للإدماج المهني / PIP يخص تمدرس الأطفال غير المدرسين والمنقطعين عن الدراسة والتأهيل والإعداد للإدماج المهني.

الهدف: توفير معلومات حول خريطة المستفيدين من مشروع الإعداد للإدماج السوسيومهني E2C-NG/PIP

طريقة الحساب: قسمة عدد المدمجين في التكوين المهني والموجهين لاسترجاعهم للتعليم النظامي الإعدادي خلال السنة الدراسية N على مجموع المسجلين والمستفيدين من مشروع E2C-NG حسب المكون الذي يخص الإعداد للإدماج المهني خلال السنة الدراسية N-1.

مصادر المعطيات:

- الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- النيابات الإقليمية.

المؤشر 4.2.2: عدد الأطفال غير الممدرسين أو المنقطعين عن الدراسة (15-20 سنة) المسجلين والمدمجين حسب المكون الخاص بالإعداد للإدماج السوسيومهني[1] (PVP)

الوحدة	منجزات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017
عدد الأطفال غير الممدرسين (15-20 سنة) خارج منظومة التعليم	722.834	597.290	444.374	303.414
عدد الأطفال المسجلين(PVP/15-20 ans)	200	400	800	800
نسبة الإدماج من خلال المكون PVP	-	40%	40%	50%
منها نسبة الإناث	54%	54%	54%	54%

توضيحات منهجية:

التعريف: عدد الأطفال غير الممدرسين والمنقطعين عن الدراسة المتراوح أعمارهم ما بين 15 و20 سنة المسجلين في مشروع برنامج الفرصة الثانية الجيل الجديد حسب المكون الإعداد للإدماج السوسيومهني (PVP) من خلال إحداث المراكز النموذجية السوسيومهنية. انطلق المشروع خلال السنة الدراسية 2015/2014 ببعض الأكاديميات الجهوية.

الهدف: توفير معلومات حول خريطة المستفيدين من مشروع الفرصة الثانية الجيل الجديد / مكون الإعداد للإدماج السوسيومهني E2C-NG/PVP .

طريقة الحساب: قسمة عدد المدمجين في الحياة العملية خلال السنة الدراسية N على مجموع المسجلين والمستفيدين من مشروع الفرصة الثانية الجيل الجديد حسب المكون الذي يخص الإعداد للإدماج السوسيومهني E2C-NG/PVP خلال السنة الدراسية N-1.

[1] للمزيد من التوضيحات، أنظر الفقرة الخاصة بتقديم المشاريع الخاصة ببرنامج التربية غير النظامية فالمكون الخاص بالإعداد للإدماج السوسيومهني / PVP يخص تمدرس الأطفال غير الممدرسين والمنقطعين عن الدراسة والتأهيل والإعداد للإدماج السوسيو المهني.

مصادر المعطيات:

- الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- النيابات الإقليمية.

الهدف 3: مواكبة أطفال التربية غير النظامية المدمجين في التعليم النظامي وتعزيز التعبئة المجتمعية من خلال تحسيس مختلف الشركاء من أجل الإدماج المباشر للأطفال غير المدرسي

المؤشر 4.3.1: عدد الأطفال الغير المدرسين أو المنقطعين عن الدراسة المسترجعين خلال عملية "قافلة"

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
عدد الأطفال غير المدرسين المسترجعين خلال عملية "قافلة"	30 174	32 000	32 000	32.000	32 000

توضيحات منهجية:

التعريف: يتعلق الأمر بعدد الأطفال الغير المدرسين المدمجين مباشرة في التعليم النظامي من خلال عملية قافلة التعبئة الإجتماعية.

تعتبر "قافلة التعبئة الإجتماعية من أجل الإدماج المباشر" عملية تعبوية لمختلف الفاعلين من أجل الإدماج المباشر للأطفال غير المدرسين الذين تم إحصائهم خلال عملية من الطفل إلى الطفل والتلاميذ الغير الملتحقين.

الهدف: تمكن هذه العملية من تحديد والتعرف على الأطفال الغير المدرسين الممكن إدماجهم مباشرة أو توجيههم إلى أقسام التربية غير النظامية أو إلى التكوين المهني.

طريقة الحساب: عدد الأطفال المدمجين في التعليم النظامي من خلال عملية قافلة التعبئة الإجتماعية.

مصادر المعطيات:

- الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- النيابات الإقليمية؛
- المؤسسات التعليمية.

المؤشر 4.3.2: عدد التلاميذ المستفيدين من المواكبة التربوية

الوحدة	منجزات 2014	منجزات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018
عدد التلاميذ المستفيدين من المواكبة التربوية	3 104	2 700	2 800	2 800	2 800
منها نسبة الإناث	52%	52%	52%	52%	52%
نسبة نجاح التلاميذ المستفيدين من المواكبة التربوية	98%	98%	100%	100%	100%

توضيحات منهجية:

التعريف:يستهدف هذا البرنامج أطفال التربية غير النظامية المدمجين في التعليم النظامي، والأطفال الغير الممدرسين المدمجين مباشرة من خلال عملية قافلة والفتيات المنتقلات من الابتدائي إلى الثانوي الإعدادي.

كما يتم تتبع مردودية البرنامج من خلال تتبع احتساب نسب نجاح المستفيدين.

الهدف: معرفة عدد التلاميذ المستفيدين من برنامج المواكبة التربوية.

طريقة الحساب: قسمة عدد المستفيدين الناجحين على مجموع المستفيدين من المواكبة التربوية وضرب الحاصل في 100.

مصادر المعطيات:

- الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- النيابات الإقليمية؛
- المؤسسات التعليمية.

تعليق:

يبقى بلوغ الأهداف المتوخاة مرتبطا بتوفر الاعتمادات اللازمة.

المؤشر 4.3.3 : عدد التلاميذ المسجلين ضمن مشروع الفرصة الثانية- الجيل الجديد والمستفيدين من الدعم الاجتماعي

الوحدة	منجزات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017
عدد التلاميذ المسجلين من خلال مشروع الفرصة الثانية والمستفيدين من الدعم الاجتماعي	48.200	49.400	49.800	50.800

توضيحات منهجية:

التعريف: عدد التلاميذ المسجلين ضمن برنامج الفرصة الثانية- الجيل الجديد والمستفيدين من الدعم الاجتماعي ويتعلق الأمر ببرنامج تيسير والمطاعم المدرسية.

الهدف: تتبع الأطفال المسجلين في مشروع الفرصة الثانية- الجيل الجديد الذي يروم إلى تحفيز وتشجيع الأطفال الغير الممدرسين أو المنقطعين عن الدراسة للتسجيل في مدرسة الفرصة الثانية.

طريقة الحساب: إحصاء مجموع الأطفال المسجلين ضمن برنامج الفرصة الثانية-الجيل الجديد المستفيدين من الدعم الاجتماعي.

مصادر المعطيات:

- الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- النيابات الإقليمية؛
- المؤسسة التعليمية.

2. تقديم المشاريع الخاصة ببرنامج التربية غير النظامية

مشروع 4.1 : اليقظة التربوية بواسطة التعبئة المجتمعية والدعم التربوي بواسطة الجمعيات

يندرج هذا المشروع في إطار المقاربة الوقائية التي تنهجها الوزارة، ويهدف إلى الإحتفاظ بالتلاميذ داخل المنظومة التربوية. ويتجلى دور هذا المشروع في تحديد التلاميذ المهددين بالإنقطاع عن الدراسة واقتراح حلول عملية للمشاكل التي يعانون منها (مواكبة تربوية، دعم بيداغوجي، توجيه نحو جهات أخرى مختصة، التعبئة المجتمعية...).

ويتضمن هذا المشروع مكونين أساسين:

- اليقظة التربوية بواسطة التعبئة المجتمعية؛
- الدعم التربوي بواسطة الجمعيات.

ويمكن تقديم هذين المكونين كما يلي:

➢ <u>اليقظة التربوية بواسطة التعبئة المجتمعية</u>

يهدف هذا المكون إلى دعم المؤسسات التعليمية من خلال إرساء وتفعيل خلايا اليقظة وتعبئة كافة المتدخلين في العملية التربوية : خلايا اليقظة، أمهات وآباء وأولياء التلاميذ، المدرسون، المنشطون التربويون، الجمعيات الشريكة، السلطات الترابية، والمهتمون بالشأن التربوي، والمنتخبون، وذلك بإشراكهم وتحديد مهامهم وواجبات كل متدخل من أجل إيجاد حلول ناجعة لمشاكل التلاميذ المهددين بالانقطاع عن الدراسة وللتلاميذ الذين من المحتمل أن يصبحوا مهددين بالانقطاع عن الدراسة دون استكمالهم لتكوينهم الأساسي.

وينبني هذا المكون على 4 عمليات:

- **تفعيل خلايا اليقظة** عن طريق التتبع الشخصي للتلاميذ المعرضين للانقطاع وتحسيسهم بالإضافة إلى تعبئة مختلف المتدخلين (الأساتذة، الجماعات المحلية، الجمعيات،...)؛

- **عملية من الطفل إلى الطفل:** وهي عملية تحسيسية لمختلف الفاعلين بأهمية التمدرس. وتنفذ بجميع المدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية، علما بأن نسبة انخراط هذه المؤسسات يصل إلى حوالي 50% فيما يتم التخطيط للوصول إلى 80% خلال الخمس سنوات القادمة.

وتمكن هذه العملية من تحديد خريطة استهداف تستثمر من لدن الجمعيات العاملة في برامج التربية غير النظامية.

- **عملية قافلة التعبئة الإجتماعية من أجل الإدماج المباشر:** وهي عملية تعبوية لمختلف الفاعلين من أجل الإدماج المباشر للأطفال غير المدرسين الذين تم إحصائهم خلال عملية من الطفل إلى الطفل والتلاميذ غير الملتحقين.

وتمكن هذه العملية من تحديد والتعرف على الأطفال الغير المدرسين الممكن إدماجهم مباشرة أو توجيههم إلى أقسام التربية غير النظامية أو إلى التكوين المهني.

وقد مكنت هذه العملية من إدماج 18.484 طفل، ويُطمح إلى الرفع من هذا العدد ليصل إلى حوالي 32.000 طفل.

- **صوت الشباب:** هي عملية تستهدف البحث عن أسباب الإنقطاع عن الدراسة ينجزها تلاميذ الإعدادي من أجل التحسيس بالظاهرة ومحاصرتها، شملت هذه العملية خلال الموسم السابق 40 ثانوية إعدادية وستتوسع هذه العملية لتصل إلى 150 ثانوية إعدادية خلال السنوات الأربع القادمة.

➢ <u>الدعم التربوي بواسطة الجمعيات</u>

ويتضمن هذا المكون عمليتين أساسيين:

- **المواكبة التربوية:**

يقصد ببرنامج المواكبة التربوية ذلك الإطار المتناسق من الخدمات البيداغوجية والإجتماعية والنفسية المحددة في الزمان والمكان. ويستهدف أطفال برامج التربية غير النظامية المدمجين بالتعليم النظامي، والأطفال المدمجين مباشرة، إضافة إلى تلميذات وتلاميذ المستوى السادس ابتدائي المهددين بالإنقطاع عن الدراسة، وذلك لتمكينهم من ولوج مختلف الخدمات المقدمة في الوسط المدرسي، بهدف الإحتفاظ بهم داخل المنظومة التربوية، ودعم مسارهم الدراسي.

يعتمد تنفيذ برنامج المواكبة التربوية على ثلاثة أنشطة رئيسية وهي:

- الوساطة المدرسية؛
- دعم التعلم الذاتي؛
- الأنشطة الموازية.

ويتم تنفيذ برنامج المواكبة التربوية، في إطار التعاون المغربي الإسباني، بأربع أكاديميات جهوية : طنجة تطوان وتازة الحسيمة تاونات والجهة الشرقية وسوس ماسة درعة.

وخلال الموسم الدراسي 2013/2012 تم العمل بهذا البرنامج بجهة مكناس تافيلالت وخاصة بنيابة الراشيدية.

- **الدعم التربوي بواسطة الجمعيات الغير حكومية:**

تهدف هذه العملية إلى تقديم دعم تربوي للتلاميذ المستفيدين من مدرسة الفرصة الثانية، كما يهدف إلى تقليص نسبة الإنقطاع الدراسي في مدرسة الفرصة الثانية. وقد تم تنزيلها عبر ثلاثة تدابير:

- دعم التلاميذ في وضعية صعبة بالمدارس والإعداديات ذات الأولوية بواسطة الجمعيات الغير حكومية (خارج الغلاف الزمني الأسبوعي)؛
- دعم المستفيدين من مدرسة الفرصة الثانية بواسطة الجمعيات الغير حكومية (خارج الغلاف الزمني الأسبوعي)؛
- الدعم عن بعد (التلفزة، الوسائل الحديثة للاتصال،...).

- **الدعم الإجتماعي لفائدة المستفيدين من برامج التربية غير النظامية**

تتميز فئات الأطفال المستهدفة من طرف برامج التربية غير النظامية بكونها في وضعية سوسيو اقتصادية صعبة، فهي إذن في حاجة إلى خدمات الدعم الإجتماعي أكثر من غيرها وتحقيقا للإنصاف كما أوصى بذلك المجلس الأعلى للتعليم حسب الرأي الإستشاري رقم 2009/03 فقد أكدت المذكرة الوزارية رقم 14/080 بتاريخ 08 يونيو 2014 على ضرورة استفادة هذه الفئة من الدعم الاجتماعي.

ويتم من خلال هذه العملية السعي إلى توفير دعم اجتماعي لفائدة جميع المستفيدين من برامج التربية غير النظامية (برنامج تيسير، منح،...).

<u>إكراهات المشروع</u>

- صعوبة تعميم عملية من الطفل إلى الطفل على جميع المؤسسات التعليمية (50% من المؤسسات تشارك عادة في هذه العملية) مع الإشارة إلى أن جمع المعطيات واستثمارها يبقى صعبا؛
- فعالية عملية قافلة مرتبط بالطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية؛
- ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للمشروع تحد من تعميمه على جميع الأكاديميات وتحسين جودته؛
- ضعف المهارات والكفايات البيداغوجية لدى المواكبين في مجال الوساطة وتدبير مشروع المواكبة التربوية.

<u>مصدر التمويل</u>

بالنسبة للمواكبة التربوية فهي تستفيد من دعم الميزانية العامة للدولة والتعاون الإسباني.

المشروع 4.2 : مدرسة الفرصة الثانية - الجيل الجديد (E2C-NG)

يتدخل هذا المشروع في إطار المقاربة العلاجية، ويعتبر المشروع الأول الذي اتخذه برنامج التربية غير النظامية حيث انطلق تنفيذه ابتداء من سنة 1997. وهو ينفذ بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني من خلال توفير فرصة ثانية للتمدرس لفائدة شرائح متنوعة من الأطفال واليافعين أقل من 16 سنة والذين لم يتمكنوا من ولوج المدرسة أو انقطعوا عنها مبكرا، بغاية إعادة إدماجهم في المسار التربوي أو في الإستئناس المهني أو الإدماج في الحياة العملية.

وحسب حاجيات الفئة المستهدفة والإستراتيجية الجديدة للبرنامج، فمشروع الفرصة الثانية تطور إلى مدرسة الفرصة الثانية – الجيل الجديد من خلال تنويع العرض التربوي والتكويني المهني حسب تطور الفئات العمرية المستهدفة 8-20 سنة، وذلك تطبيقا لمقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين (المادة 31) .

يستهدف هذا المشروع فئات مختلفة من الأطفال واليافعين (الأطفال في وضعية صعبة، الأطفال في وضعية تشغيل مبكر، أطفال العالم القروي المتواجدون في المناطق النائية، الهجرة،...) من خلال توفير التأهيل التربوي لهم لمدة سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات، حسب خصوصية الفئة المستهدفة ونوعية الإدماج المفترض للمستفيد. ثم يتم الإدماج في التعليم النظامي بالنسبة للفئة العمرية للأطفال ما بين 8-11 سنة والإدماج في السلك الإعدادي أو الإستئناس المهني للفئة المتراوحة ما بين 12-15 سنة والإدماج في أسلاك التكوين المهني أو الحياة العملية لليافعين ما بين 15 و20 سنة.

وينفذ المشروع عبر:

- الشراكة مع الجمعيات في إطار تعاقدي من خلال دعمها أو من خلال مقاربة الإحتضان بالإضافة إلى الشراكات مع القطاعات المتدخلة في تأهيل وتكوين وإدماج الشباب؛
- سلك الإستدراك الذي ينفذ بالمؤسسات التعليمية لتمدرس الأطفال على وشك الإنقطاع عن الدراسة.

ينقسم هذا المشروع إلى ثلاثة مكونات:

- إعادة التمدرس والإدماج في التعليم النظامي للأطفال ما بين 8-11 سنة؛
- الإعداد للإدماج المهني أو التوجيه إلى الإدماج في السلك الإعدادي للأطفال ما بين 12 و15 سنة: هذا النموذج الخاص بالتأهيل التربوي والإستئناس المهني ويستند على المشروع الشخصي للمستفيد في التوجيه نحو اختيار نوع الإدماج المرغوب فيه من طرف الطفل وأسرته. ويهدف إلى الإدماج في السلك الإعدادي أو في سلك التكوين بالتعلم أو التكوين في إحدى مراكز التكوين المهني؛

- الإعداد للإدماج السوسيومهني للأطفال ما بين 15-20 سنة: يمكن المدمجين من الحصول على الشهادات ويهدف إلى إدماجهم في نشاط إنتاجي (حرفي أو مقاول أو نشاط مهني مدر للدخل موازاة مع مواكبتهم من طرف مهنيين محترفين).

معيقات المشروع

تتمثل إكراهات ونقط ضعف المشروع في :

- صعوبة استهداف الفئات العمرية وتشتتها الجغرافي وعدم تجانسها؛
- غياب نظام الإشهاد ومسالك الإدماج؛
- ضعف التمويل مقارنة مع التكلفة الحقيقية لتوفير الفرصة الثانية للتمدرس لفئات تعاني من الهشاشة وذات صعوبات واحتياجات متنوعة؛
- ضعف قدرات الجمعيات الشريكة على تعبئة تمويلات إضافية لتعزيز الاعتمادات الممنوحة من طرف القطاع ونقص تجربتها؛
- هشاشة الوضعية القانونية للمنشطين؛
- مشكل تملك المنشطين لنموذج تربوي للتربية غير النظامية؛
- ضعف القدرات التربوية والتسييرية للمتدخلين؛
- تأخر صرف أجزاء من الاعتمادات في الآجال المحددة الناتج عن ببطء المساطر.
- أثر ترتيب أولوية تدبير البرامج على الصعيد الجهوي والإقليمي على المساطر المرتبطة بدعم الجمعيات.

مصدر التمويل

يتم تحويل الإعانات إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

خاتمة

تعتبر وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني (التربية الوطنية) تنزيل إصلاح القانون التنظيمي للمالية رافعة إصلاح للسياسات العمومية المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين. وفي هذا الإطار يمكن هذا الإصلاح من إدماج منظور جديد لحكامة مالية متمحورة حول الفعالية وحسن الأداء مع إبراز المجهودات المبذولة والإكراهات التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة.

إن التنزيل الحقيقي لإصلاح منظومة التربية والتكوين، بدءا من ترجمة الرؤية الإستراتيجية للإصلاح المعتمدة إلى أجرأة حقيقية للبرامج والمشاريع، ثم إلى التنزيل الفعلي لمضامين هذه الرؤية وكذا أجرأة مختلف التدابير ذات الأولوية للوزارة، يستوجب إطارا تمويليا مستقرا ومرنا ومتحررا من إملاءات المبادئ الميزانياتية، كما يستوجب تعبئة كافة المتدخلين.

غير أن محدودية الموارد المالية المرصودة للوزارة تستدعي :

- **مواصلة المجهودات المبذولة للتوظيف الأمثل للموارد المرصودة للقطاع من خلال:**
  - ✓ طرق وصيغ جديدة للتدبير(نموذج المدارس الجماعاتية، البناءات المدرسية...) ؛
  - ✓ تعبئة الشركاء المؤهلين وتعزيز الالتقائية في السياسات العمومية.
- **الاستغلال الأمثل للإطار المؤسساتي ومنظومة التدبير المتطورة لـ:**
  - ✓ الأكاديميات، كمؤسسات عمومية تعنى بتدبير الشأن التعليمي على المستوى الجهوي؛
  - ✓ الجهات، من خلال الاختصاصات الجديدة المخولة لها في إطار الجهوية المتقدمة .
- **تعبئة موارد إضافية بالإضافة إلى الميزانية العامة للدولة المحدودة من خلال:**
  - ✓ تنويع مصادر التمويل لاسيما المساهمة الفعالة للجماعات الترابية،
  - ✓ تشجيع الاستثمار الخاص في مجال التربية والتكوين؛
  - ✓ تعبئة مجتمعية موصولة حول المدرسة المغربية الجديدة؛
  - ✓ تطوير نظام التعاقد والشراكة بين القطاع الخاص والعام؛
  - ✓ تنويع مصادر التمويل الخارجي.

وفي هذا الإطار وكما تم التأكيد عليه من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي من خلال الرؤية الإستراتيجية الجديدة للإصلاح 2015- 2030 فإن إنجاح الاصلاح التربوي المنشود مسؤولية متقاسمة بين المجتمع والدولة وكل الفاعلين والأطراف المعنية والمستفيدة ولهذا يوصي بصياغة مضمون هذه الرؤية الاستراتيجية في قانون إطار، يصادق عليه البرلمان، يتخذ بمثابة تعاقد وطني يلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته وتطبيقه والمتابعة المنتظمة لمساراته.